جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

الموضوع :

# مدى استقلالية بنك الجزائر في ظل تعديلات قانون النقد والقرض

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

**تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي**

**من إعداد الطالبة :**

- **ديلمي وفاء**

**الأستاذ المشرف :**

**د. سعودي محمد**

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | |
|---|---|
| **د. عامر كمال** | **رئيساً** |
| **د. سعودي محمد** | **مشرفاً** |
| **د. بن قيدة مروان** | **ممتحناً** |

**السنة الجامعية : 2018-2019**


بسم الله الرحمن الرحيم



# الشكر

لابد لي وأنا أخطوا خطوتي الأخيرة في

حياتي الدراسية

أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى ...

عائلتي الكريمة

من مهدوا لي طريق العلم والمعرفة أساتذتي الأفاضل

وأخص بالتقدير والشكر إلى الذي ساعدني كثيرا

في إتمام هذا البحث د. سعودي محمد

أما الشكر الذي من نوع الخاص

إلى كل من لم يقف إلى جانبي وعرقل مسيرتي في الدراسة

وزرع الشوك في طريقي

ولولاهم لما وصلت إلى ما أنا عليه

مني كل الشكر والتقدير

# الإهداء

الحمد لله أولا ودائما وأبدا ... أخيرا تحقق حلم التخرج

أهدي تخرجي هذا لنفسي أولا ...

أهدي تخرجي وثمرة تعبي ...

إلى من تستقبلتي بإبتسامة وتدعمني بدعوة "أمي الغالية" أسأل الله أن يحفظها لي ...

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى "والدي العزيز" ...

أهدي تخرجي ...

إلى القلب الرقيق والنفس البريئة إلى رياحين حياتي أختي صبرينة ...

إلى الوجه المفعم بالبرائة والسعادة في ضحكته أخي بن عيسى ...

أهدي تخرجي ...

إلى من علمونا حروف وكلمات من ذهب وأسمى وأجلى عبارات في العلم إلى كل من ساهم في وصولي إلى هذا المستوى أساتذتني الكرام ... وبالأخص د. سعودي محمد ...

إلى من ساندني في الحياتي ... من تمنوا لي النجاح والتوفيق ... من تمنى لي الخير...

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام ... وبعد فترة سنقول يالها من ذكريات جمعتنا بأشخاص لم نكن لنعرفهم لولا مسيرتنا العلمية ...

إلى من تحلو وتميزوا بالوفاء إلى من معهم سعدت صديقاتي... جميلة ؛ أمال ؛ سهام ؛ مسعودة ؛ نريمان ...

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح والإبداع

زميلاتي... أسماء؛إيمان ؛ نجلاء ؛ ليندة ؛ وسيلة .

إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني .

**وفاء ديلمي**

## فهرس المحتويات


| العنوان | |
|---|---|
| **كلمة شكر وعرفان** | **I.** |
| **الإهداء** | **II.** |
| **المستخلص** | **III.** |
| **فهرس المحتويات** | **IV.** |
| **قائمة الجداول** | **V.** |
| **المقدمة العامة** | **أ-خ** |
| **الفصل الأول:**<br>**الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي** | |
| تمهيد | **9** |
| **المبحث الأول: ماهية استقلالية البنك المركزي** | **10** |
| المطلب الأول: مفهوم وأنواع الاستقلالية | **10** |
| المطلب الثاني: معايير و درجة قياس الاستقلالية | **15** |
| المطلب الثالث :دوافع الاتجاه نحو الاستقلالية والجدل حول الاستقلالية | **18** |
| **المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستقلالية** | **24** |
| المطلب الأول: مؤشر Cukirman | **24** |
| المطلب الثاني:مؤشر GMT | **33** |
| خاتمة الفصل الأول | **35** |
| **الفصل الثاني:**<br>**نماذج وتطبيقات الدراسة التجريبية للاستقلالية** | |
| تمهيد | **37** |
| **المبحث الأول: بعض التجارب الرائدة في مجال الاستقلالية** | **36** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: البنك الألماني | **36** |
| المطلب الثاني: البنك الأمريكي | **40** |
| المطلب الثالث: البنك النيوزيلندي | **42** |
| **المبحث الثاني:الدراسات التطبيقية لقياس استقلالية البنك المركزي** | **43** |
| المطلب الأول: دراسات عربية | **43** |
| المطلب الثاني:دراسات أجنبية | **50** |
| خاتمة الفصل الثاني | **57** |
| **الفصل الثالث:**<br>**دراسة حالة بنك الجزائر** | |
| تمهيد | **60** |
| **المبحث الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق 90-10و01-01** | **61** |
| المطلب الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق 90-10 | **61** |
| المطلب الثاني: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01-01 | **66** |
| المطلب الثالث : مقارنة و تحليل النتائج | **71** |
| **المبحث الثاني:قياس استقلالية بنك الجزائر وفق 03-11و 10-17** | **73** |
| المطلب الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق 03-11 | **73** |
| المطلب الثاني: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق 17-10 | **77** |
| المطلب الثالث: مقارنة و تحليل النتائج | **82** |
| خلاصة الفصل | **85** |
| **خاتمة عامة** | **86** |
| **قائمة المراجع** | **90** |

## قائمة الجداول :


| الرقم | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | معايير قياس استقلالية البنك المركزي حسب cukirman | 28 |
| 02-02 | قياس استقلالية البنك العراقي وفق cukierman | 45 |
| 03-02 | درجة استقلالية البنك المركزي العراقي وفق GMT | 48 |
| 04-02 | درجة استقلالية البنك المركزي المصري وفق GMT | 49 |
| 05-02 | قياس استقلالية البنك الدولي NBR باستخدام cukierman | 51 |
| 06-02 | درجة استقلالية بنك الجزائر وفــق 90-10 | 65 |
| 07-03 | درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01-01 | 70 |
| 08-03 | درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر03-11 | 76 |
| 09-03 | درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر10-17 | 81 |

# مقدمة

# مقدمة

يعتبر البنك المركزي المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق نقدي وهو الذي يأتي على قمة النظام المصرفي ، ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ، وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة والقائمة في كل دولة . فهو يتمتع بالسيادة والاستقلال وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة.

وعلى ضوء ما تقدم ، نجد أن كل الدول المتقدمة منها والنامية بدون استثناء ، تسعى إلى منح بنوكها المركزية المزيد من الاستقلالية من خلال إدخال تعديلات على قوانينها تقلص من دور الحكومة في إقرار السياسة النقدية . والجزائر كغيرها من البلدان العالم لها بنكها المركزي لما له من وظائف ومميزات وعليه ما عليه من أهداف وطموحات مسطرة ، إلا أن هذا الأخير وباعتباره يخضع للتغيرات الحاصلة سواء في الجانب الاقتصادي والمصرفي أو الجانب السياسي ، وفي محاولة لمواجهة التغيرات والموجات الاقتصادية الجديدة شرعت الجزائر في وضع استراتيجيات تمثلت خاصة في الإصلاحات للجهاز المصرفي لإعطاء استقلالية أكبر للبنك الجزائر .

فقد كان قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 بمثابة ميلاد استقلالية بنك الجزائر الذي جاء ليطالب بإعادة هيكلة للنظام المصرفي الجزائري ، وكنتيجة للنقائص المطروحة ، لكن الثغرات التي حدثت في النظام البنكي الجزائري مؤخرا أدت بالسلطات إلى إعادة النظر القانون، بصدور قانون 11/03 المتمم والمعدل لقانون 10/90 ، بالإضافة إلى الأمر 17/ 10.

إن الحقيقة حتى الآن، أنه لا يوجد بنك مركزي مستقل تماما في إدارة المعروض النقدي، حيث أن الاستقلال التام لن يكون مقبولا من الناحية النظرية، وقد يكون مستحيلا

من الناحية التطبيقية. وقد يرجع ذلك بصفة أساسية إلى العلاقة الوثيقة التي تربط بين البنك المركزي وكل من الحكومة أو البرلمان أو كلاهما.

**الإشكالية:**

لقد تم التطرق إلى موضوع استقلالية بنك الجزائر و للأهمية البالغة لدراسة هذا الموضوع، و نظرا للظروف العامة التي يمر بها الاقتصاد الوطني و السياسة النقدية

من خلال العرض السالف الذكر، سوف نقوم بصياغة إشكالية البحث التالية:

- **ما مدى استقلالية بنك الجزائر في ظل تعديلات قانون النقد والقرض ؟**

وكوسيلة لمعالجة هذه الإشكالية، و بغرض إزالة الغموض عن مضمون ما أردنا معالجته من خلال الموضوع من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني باستقلالية البنك المركزي ؟
- ما هي معايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ؟
- في أي فترة كان بنك الجزائر أكثر استقلالية ؟

و محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية :

- ✓ لا نعني استقلالية البنك المركزي الانفصال التام عن الحكومة .
- ✓ هناك حملة من المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ترتبط بإدارة الجهاز المصرفي و الإصدار النقدي .
- ✓ برزت استقلالية بنك الجزائر بعد صدور قانون 10/90 .

- ✓ **أهداف الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :

- ✓ إبراز مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي وقياس درجة الاستقلالية ووضع إطار شامل لهذه الاستقلالية .
- ✓ معرفة المعايير و المؤشرات الدالة على استقلالية البنك المركزي .
- ✓ قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل تعديلات قانون النقد والقرض.

**أهمية الدراسة :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية :

- ✓ أهمية انفصال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية أو التشريعية أو أي مؤسسة أخرى.
- ✓ التطورات المستمرة في الميدان المصرفي و التعديلات الجوهرية في قانون النقد و القرض التي تمس بدرجة كبيرة استقلالية بنك الجزائر.

**منهج الدراسة :**

نظرا لطبيعة البحث ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته ، كان إلزاما علينا اعتماد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية وذلك كلما دعت الحاجة البحثية لذلك ، فنجد المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم عامة خاصة المتعلقة بالبنك المركزي واستقلاليته ، والمنهج التحليلي من خلال التعديلات ، ومن بين أدوات

المنهجية المتبعة أيضا أسلوب دراسة الحالة عند تناول أهم النماذج لاستقلالية البنوك المركزية في العالم ، خاصة النموذج الألماني والأمريكي ، وختاما لحالة بنك الجزائر .

## أسباب اختيار الموضوع :

- ✓ اقتراح الموضوع من طرف الأستاذ المشرف وإقناعي بطرحه، يندرج ضمن مجال التخصص .
- ✓ اهتمامنا المتزايد بنشاط المنظومة المصرفية في ظل الهزات التي تصيب الاقتصاد بين الحين والأخر، وجدنا انه من الضروري الوقوف على واقع استقلالية بنك الجزائر في إطار الإصلاحات والتطورات التي يعرفها النظام المصرفي الجزائري .
- ✓ يعتبر من أكثر الموضوعات المطروحة جدلا على المستوى الدولي وحتى المحلي في عصرنا .
- ✓ رغبتي في الإطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به .

## الدراسات السابقة :

احتلت هذه الدراسة موقعا كبيرا في الدراسات السابقة والأبحاث المقدمة إلى الملتقيات والمؤتمرات المعقودة داخل أو خارجها وكذلك المقالات الالكترونية التي تتناول هذا الموضوع ومن هذه الدراسات تم اختيار الدراسات التالية :

- ✓ **دراسة شملول حسينة** أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع النقود ومالية،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.

إذ اهتمت هذه الدراسة بالتعريف بالبنك المركزي ووظائفه، كما عرفت باستقلالية البنك المركزي ، تهدف إلى محاولة إظهار أهمية الاستقلالية لضمان فعالية أكبر للسياسة النقدية وتوصلت إلى أن استقلالية البنك المركزي حسب الدلائل الواقعية والنماذج أثر إيجابية على التضخم والناتج المحلي الإيجمالي وكذا عجز الموازنة كما أنها تزيد من مصداقية السياسة النقدية حيث يكون الأعوان الاقتصاديين واثقين بأنه لا يمكن إعادة النظر في الأهداف النهائية أو تأجيلها .

- ✓ **دراسة نوفل سمايلي** إشكالية استقلالية البنوك المركزية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع مالية، جامعة تبسة 2004-2003 .

اهتمت هذه الدراسة باستقلالية البنوك المركزية حين ربطها بمصداقية السياسة النقدية ، توصلت هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنوك المركزية اتجاه عالمي لا يقتصر على الدول المتقدمة فقط بل حتى نحو الدول النامية والانتقالية.

- ✓ **جداييني ميمي** انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فرع نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، جامعة شلف 2005 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية وتوصل إلى ان استقلالية السياسة النقدية تتبع إلى حد كبير من

الاستقلالية القانونية للبنك المركزي ، إذ أن علاقة هذا الأخير بالسلطات التنفيذية هي التي تحدد درجة الاستقلالية .

- ✓ **عزوز علي** قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة ، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة حسيبة بن بو علي شلف .

وتهدف إلى دراسة تفصيلية لبنك الجزائر على ضوء الأحكام التشريعية الحديثة وقياس درجة استقلالية بنك الجزائر وتوصلت إلى أن هناك تراجع في درجة استقلالية بنك الجزائر في الأمر 11/03 مقارنة مع قانون 10/90 .

**تقسيمات الدراسة :**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فوصول سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة.

الفصل الأول: تضمن الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي، حيث ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول تناول ماهية استقلالية البنك المركزي والجدل حول الاستقلالية، وفي المبحث الثاني مؤشرات قياس استقلالية البنك المركزي Cukieman _ GMT

الفصل الثاني: تحت عنوان نماذج وأدبيات الدراسات التجربية للاستقلالية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى بعض التجارب الرائدة في مجال الاستقلالية ، وفي المبحث الثاني أدبيات الدراسة لاستقلالية البنك المركزي.

الفصل الثالث: تحت عنوان دراسة حالة بنك الجزائر خصص هذا الفصل لقياس مدى استقلالية بنك الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية الراهنة باستعمال نموذج Cukieman .

# الفصل الأول

## الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

## تمهيد

إن التطورات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم خاصة في الآونة الأخيرة ، جعلت استقلالية البنوك المركزية من أهم المواضيع ، بالرغم من أن مصطلح استقلالية البنك المركزي ليس جديدا بل موجود منذ زمن بعيد ، فمنذ منتصف سنوات الثمانينيات تعرف البلدان الغربية عجز في موازنتها العمومية، كما تعرف معدلات فائدة مرتفعة، لتحقيق الاستقرار والنمو ظهرت استقلالية البنك المركزي كوسيلة جديدة لتحقيق هذه الأهداف ببعد السياسية النقدية عن المؤسسات الحكومية .

في هذا الفصل الأول سنحاول التسليط الضوء على الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي من خلال مبحثين .

المبحث الأول : ماهية استقلالية البنك المركزي.

المبحث الثاني : مؤشرات قياس الاستقلالية .

# المبحث الأول : ماهية استقلالية البنك المركزي

من خلال هذا المبحث سوف يتم تناول التعريف باستقلالية البنوك المركزية وما يرتبط به من جدل سياسي و اقتصادي ، وذلك في ثلاث مطالب يتناول الأول بيان مفهوم استقلالية البنوك المركزية و أنواعها، في المطلب الثاني معايير قياس الاستقلالية و درجة وفي المطلب الثالث تناولنا دوافع و الجدل حول استقلالية البنوك المركزية .

## المطلب الأول : مفهوم و أنواع الاستقلالية

### أولا : مفهوم استقلالية البنك المركزي

تعد استقلالية البنك المركزي من أهم الجدل المطروح في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية، حيث من شأن هذه الاستقلالية أن تزيد من مصداقية البنوك المركزية وفعالية السياسة النقدية، لهذا اتجه العديد من الاقتصاديين إلى وضع عدة مفاهيم من بينها نذكر :

المفهوم الأول : ان استقلالية البنك المركزي تشير إلى "حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة ، و فيما يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد و تنفيذ السياسة التنفيذية" [1] .

المفهوم الثاني : "هي قدرة البنك المركزي على تصميم و تنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية أو أجهزتها "[2].

المفهوم الثالث : يرتكز على فكرة " غزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر من قبل السلطة التنفيذية " .[1]

[1] عبد الحسين جليل الغالبي – **العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر** – دراسة قياسية – مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد 18 العدد 2 لسنة 2016 ص 95.

[2] يوسف حسن يوسف – **البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول –** الطبعة – الجزء – دار التعليم الجامعي – اسكندرية – مصر – ص 174.

المفهوم الرابع : يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية ، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ، ومن خلال منحه حرية تصرف كامل في وضع و تنفيذ السياسة النقدية ، و هذا هو المفهوم أكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي[2] .

يعرف هيكس استقلالية البنك المركزي بأنه " يشير ألى بنك مركزي خال نسبيا من أي تدخل سياسي " .[3]

ويعد تعريف رئيس البندزبنك الألماني 1993 من أفضل الاراء التي تضم مختلف جوانب الاستقلالية البنك المركزي و تعني[4] :

-استقلالية التعليمات و الأوامر عن الحكومة و البرلمان " استقلالية مؤسسية " .

-"إتاحة "أدوات السياسة النقدية بالكامل ، والحرية السياسية و الاقتصادية في استخدام الأدوات " استقلالية الأدوات " .

-تكليف الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في ارائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي " استقلالية الشخصية " .

التعريف الشامل : تتمثل استقلالية البنك المركزي في منحه الحرية الكاملة في اتخاذ قراراته خاصة النقدية ، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف النقدية من خلال عزله عن أي

---

[1] عزوز علي – **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة** – مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري – جامعة ورقلة – مارس 2008 ص 2 .

[3] خورشيد نجاة محمد - **استقلالية البنك المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية** – رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة حلب – سوريا – 2013 - ص 78 .

[4] مريم ماطي- **استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر –** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية شعبة التحليل الاقتصادي – تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير – جامعة العربي بن المهيدي – أم البواقي – 2009/2008 - ص 73.

ضغوطات من شأنها أن تعرقل هذه الأهداف ، و استقلاله عن الحكومة بشكل عام لكن مع الحفاظ على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة . [1]

## ثانيا : أنواع الاستقلالية

سوف نتطرق إلى أهم أنواع استقلالية البنوك المركزية .

### 1-الاستقلالية في تحديد الأهداف وتحديد الأدوات :

1/1- الاستقلالية في تحديد الأهداف : وتعني هل البنك المركزي حر في وضع الأهداف النهائية للسياسة النقدية أو بمعنى آخر حرية الهدف ، وتصل هذه الحرية إلى أقصى درجة لها من الناحية النظرية ، إذا ما خول إلى البنك المركزي صلاحيات إدارة السياسة النقدية دون تحديد ، غير أن معظم البنوك المركزية لها أهداف تشريعية خاصة هذا ما يفقدها استقلاليتها ، كذلك الأمر إذا ارتبط استقرار أسعار الصرف بأهداف رقمية تحددها الحكومة 2/1[2]- الاستقلالية في تحديد الأدوات : إن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا كان حرا في اختيار أدواته التي يراها مناسبة لأجل تحقيق أهدافه النهائية ، فالبنك المركزي لا يعد مستقلا إذا ما التزم بقاعدة نقدية محددة[3] . لتحديد الهدف الرئيسي للبنوك المركزية وهو المحافظة على استقرار الأسعار والعملة، يجب استعمال عدة أدوات للسياسة النقدية سواء المباشرة أو غير مباشرة ، فان كانت هذه الأدوات مفروضة على البنك المركزي فلا تكون له

[1] فطيمة الزهرة بوليفة- **أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية** – دراسة حالة الجزائر 1990/ 2013- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص نقود ومالية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير – جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2015/2014 - ص 17 .

[2] فطيمة بوليفة – مرجع سابق - ص 76

[3] مريم ماطي – مرجع سبق ذكره- ص 90

الاستقلالية ، أما إذا كانت لدية القدرة على اختيار الأدوات الناجحة لتحقيق أهداف فيكن له مجال واسع من الاستقلالية[1] .

**2-الاستقلالية السياسية و الاستقلالية الاقتصادية :**

يمكن التمييز بين النوعين من خلال الخصائص التي تنتسب إلى كل منها[2]

1/2- الاستقلالية السياسية : البنك المركزي يكون مستقلا سياسيا إذا توفرت الشروط التالية :

- تعيين وتنصيب محافظ البنك المركزي ليس من صلاحيات رئيس الحكومة .
- عهدة محافظ البنك المركزي تتجاوز 05 سنوات .
- نفس الشروط بالنسبة لأعضاء إدارة البنك .
- رئيس الحكومة ليس عضو في مجلس إدارة البنك المركزي .
- تعمل كل الهيئات التابعة للبنك المركزي على ضمان الاستقرار النقدي .
- تتخذ إجراءات قانونية صارمة لمنع التدخل بين الحكومة والبنك المركزي .

2/2- الاستقلالية الاقتصادية :

ترتكز هذه الاستقلالية على مايلي :

- لا يحق للحكومة على الاقتراض من البنك المركزي .

[1] فطيمة بوليفة - سبق ذكره - ص 77
[2] نفس المرجع السابق ص 78

- التسبيقات المباشرة للقروض المقدمة من البنك المركزي إلى الحكومة المتاحة بسعر فائدة السوقي .
- التسبيقات المباشرة للقروض قصيرة الأجل جدا وهي مبالغ محددة .
- البنك المركزي لا يلعب أي دور في السوق الأولي وذلك لتمويل القروض العمومية
- البنك المركزي هو المحدد لمعدل الخصم .
- مراقبة النشاط المصرفي ليس موجه فقط للبنك .

**3-الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية :**

1/3- الاستقلالية القانونية : تعني المدى الذي يعطي فيه قانون البنك المركزي هذا البنك الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، فالاستقلالية القانونية تعبر عن الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بموجب قانونه وتتمثل في العناصر المذكورة في التشريع مثل إجراءات تعيين مسؤولي مجلس إدارة البنك أو المحافظ ، مدة تعيينهم ، الأهداف الواجب تحقيقها ، وتجمع هذه العناصر في :

- الاستقلالية الشخصية .
- الاستقلالية المالية .
- الاستقلالية السياسية .

2/3- الاستقلالية الفعلية : مرتبطة أساسا بمدى التأثير الحقيقي المطبق من طرف الحكومة على البنك المركزي وبشكل خاص الصفات الشخصية لمسؤولي البنك المركزي والعلاقة الرسمية بينهم وبين المسؤولين الحكوميين ، وهذا التأثير يمر بعدة قنوات :

- تصريحات الصحافة .
- اختيار شخص ضمن مجلس إدارة البنك المركزي متحيز إلى الحكومة .
- سيطرة السياسة الضريبية على السياسة النقدية .

و كخلاصة نقول أن الإطار القانوني ما هو إلا ضمان للاستقلالية الفعلية ، فلا يمكن اعتبار درجة الاستقلالية القانونية لبنك مركزي ما في الدول النامية مقياس لمدى كفاءة هذا البنك في إدارة السياسة النقدية ومدى نجاحها في تحقيق استقرار الأسعار[1] .

## المطلب الثاني : معايير ودرجة استقلالية البنوك المركزية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى معايير استقلالية وإلى درجة استقلالية البنوك المركزية

**أولا : معايير استقلالية البنوك المركزية**

هناك صعوبات كبيرة تواجهها الدراسات المعنية باستقلالية البنوك المركزية في قياس درجة الاستقلالية كميا و بشكل دقيق ، لما يحكمها من عوامل تحتمل أحكاما قيمية و نسبية ، هناك مجموعة من المعايير التي يمكن قياس استقلالية البنك المركزي من خلالها و يمكن حصر أهم هذه المعايير بما يأتي:

[1] فطيمة بوليفة- المرجع السابق ص 79 .

1- **سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية :** مدى سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية ، و مدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ، ومن صاحب القرار النهائي في حال وجود خلال ما بين البنك المركزي و الحكومة بشأن هذه السياسة[1] .

2- **مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي :** تكون أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية ، كذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين الحكومية ، و مدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة و هيئاتها و مؤسساتها[2].

3-**تعيين المحافظ :** مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنك المركزي و أعضاء مجالس إدارتها و مدة و معدل استقرارهم في وظائفهم و مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس ، وهل حضورها يقتصر على الاستماع و الاشتراك في النقاش أم أنه يمتد إلى حق التصويت و الاعتراض على القرارات ، مدى سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي [3].

4-**تحديد الأهداف :** المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار و قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية ، و ما إذا كان هو الهدف الوحيد أم هو الهدف الأول و الرئيسي مع أهداف أخرى ، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف[4] .

[1] عبد الحسين جليل الغالبي –مرجع سابق ص 101

[2] عبد الحسين جليل الغالبي –مرجع سابق – ص 101

[3] بن نافلة نصيرة – **تقييم السياسة النقدية في الجزائر –** دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980- 2014 – مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ،مالية وبنوك – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية – جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – 2018/2017 – ص 70.

[4] نفس المرجع السابق – ص 71 .

5- **الاستقلال المالي** : مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة ، و تدخل سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي ، فكلما انخفض تدخل الحكومي كلما كان أكثر استقلالا[1] .

**ثانيا : درجة استقلالية البنك المركزي**

هناك عدد من العوامل التي يتعين الاستناد اليها لتقييم استقلالية البنك المركزي و الحكومة ، ومن بين أهم هذه العوامل :

1-**تكوين مجالس إدارة البنك المركزي** : يعتبر هذا العامل ذا تأثير كبير على طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة ، فإذا كانت الحكومة لها دخل كبير في تعيين غالبية الأعضاء مجلس لإدارة البنك فإن المجلس في هذه الحالة سوف يكون ممثلا رسميا لوجهة نظر الحكومة ، والملاحظ أن البنوك المركزية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية ، أن هناك قيودا على حقوقهم في الاقتراع على قرارات مجلس إدارة تلك البنوك[2] .

2-**الضوابط أو القيود على تمويل البنك المركزي للحكومة** : حيث تضع بعض البنوك المركزية في الدول التي تتمتع فيها تلك البنوك بدرجة عالية من الاستقلالية قيودا صارمة تمنع أي تمويل لإنفاق العام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذا على شراء أي أوراق حكومية ، وهذا فضلا عن الهيئات العامة وشركات القطاع العام[3] .

[1] معيزي قويدر – **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي** – حالة الجزائر 1990- 2006 – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – جامعة الجزائر – 2008 – ص 104 .
[2] عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سبق ذكره - ص 405
[3] عبد المطلب عبد الحميد- نفس المرجع السابق - ص 405

3-**أن تكون مالية البنوك المركزية مستقلة عن الحكومة :** ويعني ذلك أن تكون البنوك المركزية لها حرية غير مقيدة في وضع ميزانيتها ، وهو الأمر يعني الاستقلال المالي للبنوك المركزية [1].

## المطلب الثالث : دوافع الاتجاه نحو الاستقلالية و جدل حول الاستقلالية

### أولا : دوافع الاتجاه نحو الاستقلالية

هناك عدة دوافع للاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية ، وهذه الأسباب نتجت عن العلاقة بين البنوك المركزية والسلطات التنفيذية، و المتمثلة أساسا في الخزينة العامة ، وهناك عدة دراسات و تجارب أثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية عن السلطات التنفيذية للدولة ، ونذكر من بين هذه الأسباب والدراسات ما يلي:

1. سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية ، بصفة عامة ، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة ( كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة ) ؛

2. انهيار نظام ( بروتن وودز ) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية ، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتائج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية ، تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك ، بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم ، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية ؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سبق ذكره- ص 405

3. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية ، وذلك ما يسمى ( الدورة السياسة للنشاط الاقتصادي ) ، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي ، وذلك بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات حتى ولو كان رواجا قصير المدى [1]؛

4.نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد عدة مقاييس و مؤشرات ونذكر من بين هذه الدراسات[2] :

- **دراسة ( 1985 ) BADE AND PARKIM** : هي من أولى الدراسات التي قامت بمحاولة قياس استقلالية البنك المركزي ، والتي تعتمد على مقياسين رئيسين وهما :

1. مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي ، من حيث تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ، ومدى تمثيل الحكومة في هذا المجلس.

2. مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي ، من حيث تحديد أجور أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ، وعلى التحكم في ميزانية البنك المركزي وكيفية توزيع أرباحه .

- **دراسة ( 1988 ) A-ALESINA** : لها نفس مؤشرات دراسة BADE-PARKIM ( 1985 )

- **دراسة 1991 ) V-GRILLI. D-MASCIANDARA . TABELLNI** ( : ولها مؤشران :

[1] عزوز علي – مرجع سابق – ص4 .
[2] خوشيد نجاة – مرجع سبق ذكره –ص 95

1. الأول سياسي على نفس خط "باد و بركيم "

2. الثاني اقتصادي يقيس استقلالية البنك المركزي بمدى سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي يمكن للحكومة أن تقترض من البنك المركزي ، وكذا تحديد الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي .

- **دراسة 1992A-CUKIRMAN** : استخدمت ثلاثة مقاييس وهي :

1. الأول قانوني لقياس مدى استقلالية البنك المركزي في نشر بياناته.

2. الثاني تطبيق قائم على نتائج الاستبيان .

3. الثالث تطبيق قائم على أساس معدل تغيير محافظي البنوك المركزية .

كما أنه هناك عدة دراسات أخرى ، وكل هذه الدراسات اجتمعت على أن وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما ، من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وبالتالي هذه الدراسات نادت بضرورة استقلالية البنوك المركزية .

5. الارتباط بين استقلالية البنك المركزي، وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية حيث كان للبنك المركزي أهداف عديدة مجبر على تحقيقها وهذه الأهداف معضمها أهداف خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية للدولة ، ( كالتشغيل وتمويل عجز الميزانية .. )[1] .

[1] عزوز علي – مرجع سبق ذكره .

ولتعدد الأهداف وتناقضها في بعض الأحيان ( كالتضخم والبطالة ) ، يجعل البنك المركزي غير قادر على تحقيقها معا ، وبالتالي يفقد البنك المركزي استقلاليته في إدارة السياسة النقدية ولهذا وجب تحديد هدف رئيسي للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية .

6. إن استقلالية البنك المركزي عن الحكومة تجعله لا يخضع لها ، وذلك في حالة طلبها و إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض ، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار إقليم الدولة ( زيادة التضخم [1].

**ثانيا : الجدل حول استقلالية البنوك المركزية**

على الرغم من أن فكرة استقلالية البنوك المركزية قد لاقت تأييدا كبيرا و خصوصا من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية ، إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لاستقلالية البنوك المركزية . وفيما يلي بعض الاراء المؤيدة و الاراء المعارضة[2] .

**أولا : الآراء المؤيدة لاستقلالية البنك المركزي .**

استند الفريق المؤيد لاستقلالية البنوك المركزية على مجموعة من الحجج و المبررات يمكن إيجازها بما يلي:

1- إن رسم و تحديد الشؤون النقدية ضمن السياسة الاقتصادية للبلد يجب أن تكون بعيدة عن نفوذ و تدخل رجال السياسة ، ولذلك هناك ضرورة لاستبعاد مهام البنوك المركزية من خضوعها لتأثير المواقف السياسة العامة للدولة و أهدافها المرحلية التي قد تتعارض و أهداف البنوك المركزية ؛

[11] نفس المرجع .
[2] زكريا الدوري – **البنوك المركزية و السياسات النقدية** - ص 120 .

2-يرون أن السياسة النقدية عن مصالح السياسيين يكسبها مصداقية و الشفافية في نظر الجمهور؛

3-ان البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية يمكن لها مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة سواء عن طريق الإصدار النقدي أو عن طريق سندات الدين العام ، أكثر من البنوك التي لا تتمتع بالاستقلالية ؛

4-ان دعوة إلى استقلالية البنوك المركزية يمكن أن تأتي نتيجة مسؤولية هذه البنوك في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية و قوتها الشرائية من التذبذب و الانخفاض ؛

5-البنك المركزي الذي يكون مستقلا تكون لديه فرصة عمل و مساحة اختيار واسعة لتقرير كيفية الوصول إلى أهدافه ؛

6-تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى إبعاد التأثيرات الحكومية عن هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها و إيراداتها ، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة [1].

**ثانيا : الاراء المعارضة لاستقلالية البنك المركزي**

مثلما هناك حجج لأنصار استقلالية البنوك المركزية ، يوجد فريق مقابل معارض و لديه حجج التي يدافع بها عن رأيه أيضا و يمكن توضيح ذلك بما يلي:

1- أنها ليست شرطا ضروريا ، و ليست بالتأكيد شرطا كافيا لضمان بنك مركزي قوي و فعال ؛

2-أن الأهداف التي تضعها الحكومة تؤثر على هدف استقرار الأسعار و زيادة الاستخدام ورفع معدل النمو الاقتصادي ؛

[1] عبد الحسين جليل الغالبي –**مرجع سبق ذكره** - ص 98 .

3-يرون أنه من غير المنطقي أن لا يحظى الأعضاء المنتخبون بالثقة لكي يحكموا على السياسة النقدية و يؤكدوا رأيهم بأن السياسة الاقتصادية تتضمن قرارات صعبة و تحتاج إلى وجهات نظر مطولة ؛

4-أن الاستقلالية يمكن أن تلحق النظام النقدي بالأذى الكبير عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام ؛

5-إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة قد لا تكون مستقلة تماما عن سلطة الحكومة ، إذ هناك وسائل و أساليب رسمية و غير رسمية عديدة تستطيع من خلالها حكومات البنوك المستقلة التأثير على السياسة النقدية التي تعتمدها هذه البنوك ؛

6-ان البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة ، ومن ثم فإنه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالبة بالاستقلال عن الحكومة و خاصة في شؤون السياسة النقدية و سياسة الصرف الأجنبي ؛

7-ان الاستقلالية تؤدي إلى تحسن الأداء في مجال معالجة التضخم لا تؤكد الواقع [1].

## المبحث الثاني: مؤشرات قياس استقلالية البنوك المركزية

[1] عبد الحسين جليل الغالبي – **مرجع سبق ذكره** -ص 99.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مؤشرين من مؤشرات قياس استقلالية البنك المركزي Cukierman و GMT :

**المطلب الأول : مؤشر كوكيرمان ( Cukierrman )**

مؤشر كوكيرمان من أكثر مؤشرات الاستقلال القانوني شمولا ، فإن هذا المؤشر شامل من حيث عناصره، وسهل نسبيا .

ألكس كوكيرمان هو أول من أشار إلى أنه يمكن أن يكون هناك فجوة كبيرة بين الاستقلال الرسمي و الاستقلال الحقيقي للمصارف المركزية ، والتأكيد يتأثر استقلال المصرف المركزي بدرجة الاستقلال النظري ، لكن هناك مجموعة من العوامل الأخرى مثل الترتيبات غير الرسمية أو الممارسات الفعلية و شخصية الكادر الأساسي في البنك المركزي ووزير المالية تؤثر في استقلالية البنك المركزي . وأشار كوكيرمان إلى مصاعب كبيرة في نمذجة هذه العوامل من أجل إجراء قياس تجريبي للاستقلال[1].

**خصائص مؤشر كوكيرمان ( Cukierrman ) :**

ويستند مؤشر كوكيرمان إلى أربعة خصائص قانونية للمصرف المركزي :

1. ينظر إلى البنك المركزي بأنه أكثر استقلالية إذا كان الحاكم معينا من قبل مجلس الإدارة للبنك المركزي بدلا من الحكومة ، ولا يخضع للطرد ، ويستقر الحاكم في منصبه فترة طويلة .
2. يكون مستوى الاستقلال أعلى عندما يتم اتخاذ القرارات دون تدخل الحكومة .
3. يكون البنك المركزي أكثر استقلالاْ إذا نص قانونها على أن استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد أو الأساسي للسياسة النقدية .

[1] عبد الحسين جليل الغالبي – مرجع سبق ذكره ص 117

4. يزداد الاستقلال عندما تتوافر قيود تحد من قدرة الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي .

**أنواع مؤشر كوكيرمان ( Cukierrman ) :**

قدم كوكيرمان بشكل أساسي في دراسته عام 1992 مؤشرين لاستقلالية البنك المركزي هما :

**1/ المؤشر القانوني غير المثقل LVAU وغير المثقل LVAW :**

وقد حسب لسبعين دولةْ، وهو مؤشر قانوني صارم ، وعلى الرغم من أنه يمنح فقط تقويماً جزئياً للاستقلال الفعلي ، لكنه مؤشر مفيد وشامل . أشار كوكيرمان إلى أنه من بين سبع دول ذات النقاط العليا ، هناك أربعة هي من OECD ، بينما من بين السبعة الدنيا ، ستة دول نامية. وأشار إلى أن هناك تركيزاً أكبر على OECD في قمة 10 % من التوزيع ، بينما أدنى 10 % تهيمن عليها الدول الأقل تطورا . وتجنب ملاحظة أن التصنيف الذي تم الحصول عليه مع LVAU يشبه التصنيف الذي تم الحصول عليه بواسطة LVAW [1].

**2/ مؤشر سرعة التغيير المحافظ TOR :**

ويعرف مؤشر TOR بأنه متوسط فترة الحكم لحكام المصارف المركزية ، ويتم حسابها بقسمة عدد من حاكمي المصارف المركزية خلال فترة معينة على عدد سنوات هذه الفترة [2]. ويحسب كما يلي :

[1] خورشيد – مرجع سبق ذكره - ص 97
[2] خورشيد- نفس المرجع - ص 98

$$\text{سرعة تغيير المحافظ} = \frac{\text{عدد من محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة}}{\text{عدد سنوات هذه الفترة}}$$

ومؤشر TOR من اهتمامات حكام المصارف المركزية ، وقد وضع كوكيرمان معدلا له 0.2-0.24 عندما ينتخب الحاكم من 4 إلى 5 سنوات ، وكلما

انخفض معدل مؤشر TOR دل على أن المصرف المركزي أكثر عزلة عن الضغوطات الحكومية ، ويشير إلى استقلال أعظم للمصرف المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية .

وهو مؤشر بسيط وسهل الحساب ، ويسري في ظروف عديدة ، ورغم ذلك ، يحذر كوكيرمان أن TOR المنخفض قد يفهم خطأ للاستقلالية في حالة المصرف المركزي التابع للحكومة ، وفي النتيجة، يميل لعدم تغيير موقعه فترة طويلة .

على أية حال يبقى TOR مفيدا كمؤشر معتمد على فرضية أنه كلما كان TOR أعلى دل على انخفاض استقلالية المصرف المركزي[1] .

والنتائج الرئيسية لكوكيرمان فيما يتعلق بمقاييس استقلالية المصرف المركزي هي كالتالي :

- الاستقلال النظري ( كما يعبر عنه LVAU-LVAW ) مرتبطة بالاستقلال الفعلي في الدول المتطورة بشدة أكبر بالمقارنة مع الدول النامية ،وهذا يثبت الالتزام الأكبر في هذه الدول ، وهو مرتبط عكسا بالتضخم ، والالتزام معنوي في الدول المتقدمة فقط ؛

[1] ضياء عبد ضيدان – استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعلية مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة واسط العدد 27 أيلول 2017 ص 12.

- مقياس TOR يعبر بشكل جيد عن استقلال الفعلي للدول الأقل تطورا ، فإن كوكيرمان وجد أن المؤشر له معامل سلبي لكنه ليس معنويا في الدول الصناعية، وهو معنوي في الدول النامية ، ويتضمن مفهوم الاستقلال الفعلي العديد من السمات مثل مؤشر سرعة تغيير الحاكم ، وشخصيته وهيمنته، وكذلك تصميم السياسات النقدية والمالية[1] .

**كيفية قياس درجة استقلالية البنك المركزي حسب Cukierman**

إن تفاصيل عناصر متغيرات الاستقلالية القانونية للبنك المركزي كما وردت بهذه الدراسة ، توضح أربعة عناصر أساسية تحدد درجة استقلالية البنك المركزي ويتضمن كل عنصر من عناصر الاستقلالية القانونية متغيرا أو أكثر حيث يتم إعطاء وزن نسبي لكل متغير أو أكثر حيث تم إعطاء وزن نسبي لكل عنصر بحيث يصبح إجمالي الأوزان النسبية للعناصر يساوي 100 % . وتم إعطاء درجة استقلالية لكل متغير من المتغيرات بحيث يصبح الحد الأقصى لمدى الاستقلالية وفقا لهذه الدراسة 100. %

درجة استقلالية العنصر تساوي = ( درجة استقلالية العنصر أ × 0.25 + درجة استقلالية المتغير ب × 0.25 + درجة استقلالية العنصر ج × 0.25 + درجة استقلالية المتغير د × 0.25 ) × الوزن النسبي للعنصر[2] .

**أهم معايير قياس الاستقلالية :**

هناك مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية البنك المركزي ، مع التباين في ترتيب هذه المعايير ، والوزن النسبي لكل منها ، ويمكن أن نعطي مجموعة من المعايير .

[1] خورشيد – مرجع سابق -ص 98
[2] ضياء عبد ضيدان – مرجع سبق ذكره – ص 13.

**جدول رقم 1 : معايير قياس درجة استقلالية البنك المركزي حسب cukierman**

**I. المحافظ :**

| المتغير | توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|---|
| **المحافظ** | **(أ) فترة الوظيفة :** | 0.2 | |
| | -أطول من 8 سنوات | | 1.00 |
| | -5 سنوات | | 0.75 |
| | -4 سنوات | | 0.25 |
| | -أقل من 4 سنوات | | 0.00 |
| | **(ب) تعين المحافظ :** | | |
| | -مجلس المصرف المركزي | | 1.00 |
| | -هيئة من مجلس المصرفي المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية | | 0.75 |
| | -السلطة التشريعية | | 0.50 |
| | -السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) | | 0.25 |
| | -عضو أو عضوان مجلس الوزراء | | 0.00 |
| | **(ج) الرفض ( الطرد ) :** | | |
| | -غير منصوص عليه | | 1.00 |
| | -لأسباب لا تتعلق بالسياسة | | 0.83 |
| | | | 0.67 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | -استنساب مجلس المصرف | | 0.50 |
| | -استنساب السلطة التشريعية | | 0.33 |
| | - طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية | | 0.17 |
| | -استنساب السلطة التنفيذية | | 0.00 |
| | -طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية | | |
| | **(د) هل تقلد المحافظ زظائف أخرى في الحكومة :** | | 1.00 |
| | -كلا | | 0.50 |
| | -لا يوجد تشريع يمنع ذلك | | 0.00 |
| | -بإذن من السلطة التنفيذية | | |

المصدر : مداخلة عزوز علي ورقة في إطار الملتقى الدولي حول "إصلاح النظام المصرفي" مرجع سابق ص 5-9

## II. صياغة السياسة النقدية :

| التغير | توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|---|
| **صياغة السياسة النقدية** | **I. من يصوغ السياسة :** | 0.15 | |
| | -المصرف فقط | | 1.00 |
| | -المصرف يوصي الحكومة فقط | | 0.67 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | –المصرف يشارك ولكن تأثيره ضئيل | | 0.33 |
| | –ليس للمصرف قول | | 0.00 |
| | **(ب) من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض :** | | |
| | –المصرف في حالة المشكلة مبينة في التشريع أو القانون داخل المصرف | | 1.00 |
| | –الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة | | 0.80 |
| | | | 0.60 |
| | –هيئة من مجلس المصرف والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية | | 0.40 |
| | –السلطة التشريعية على قضايا السياسة | | 0.20 |
| | –السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعية | | 0.00 |
| | –السلطة التنفيذية لها الأولوية غير مشروطة | | |
| | **(ج) دور المصرف في عملية إعداد الموازنة :** | | 1.00 |
| | –للمصرف دور نشيط | | 0.00 |
| | –ليس للمصرف تأثير | | |

## III. أهداف البنك المركزي :

| المتغير | توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|---|
| **الأهداف** | **(أ)استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد حسب القانون والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في** | 0.15 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **حالة التعارض مع الحكومة :** | | 1.00 |
| | -استقرار الأسعار (الهدف الوحيد) | | 0.60 |
| | -استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي | | 0.40 |
| | -استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة | | 0.20 |
| | -لاتوجد أهداف منصوص عليها في القانون | | 0.00 |
| | -الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار | | |

## IV. مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي :

| المتغير | توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|---|
| | **(أ)التسليف حدود الإقراض غير المورق :** | 0.15 | |
| **حدود إقراض الحكومي** | -التسليف غير مسموح به. | | 1.00 |
| | -التسليف مسموح بحدود صارمة . | | 0.67 |
| | -التسليف مسموح به بحدود مرنة. | | 0.33 |
| | -لا يوجد حدود قانونية للإقراض . | | 0.00 |
| | **(ب)إقراض توريقي :** | 0.1 | |
| | -غير مسموح به . | | 1.00 |
| | -مسموح بحدود صارمة. | | 0.67 |
| | -مسموح بحدود مرنة . | | 0.33 |
| | -لايوجد حدود قانونية للإقراض. | | 0.00 |
| | **(ج)شروط الإقراض (استحقاق، سعر الفائدة والكمية ):** | 0.1 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | -السلطة للمصرف . | | 1.00 |
| | -معينة بقانون المصرف . | | 0.67 |
| | -متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية . | | 0.33 |
| | -تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط . | | 0.00 |
| | **(د) المقترضون المتحملون من المصرف :** | 0.05 | |
| | -الحكومة المركزية فقط . | | 1.00 |
| | -جميع المستويات الحكومة . | 0.05 | 0.67 |
| | -جميع المستويات الحكومة والمشاريع العامة | | 0.33 |
| | -القطاع العام والخاص | | 0.00 |
| | **(هـ)حدود إقراض المصرف معرفة في :** | | |
| | -كمية النقود . | | 1.00 |
| | -كنسبة من التزامات المصرف أو رؤوس الأموال . | | 0.67 |
| | -كنسبة من إيرادات الحكومة . | | 0.33 |
| | -كنسبة من نفقات الحكومة . | | 0.00 |
| | **(و) استحقاق القروض :** | 0.025 | |
| | -خلال ستة أشهر . | | 1.00 |
| | -خلال سنة . | | 0.67 |
| | -أكثر من سنة. | | 0.33 |
| | -لاتحديد في القانون . | | 0.00 |

المصدر : عزوز علي – مرجع سابق ص 8

**المطلب الثاني: مقياس ( GMT ( Grilli , Masciandaro , and Tabellin**

ويقوم هذا المقياس بالإجابة عن الأسئلة المحددة حول الخواص المؤسسية للاستقلالية ، ويتميز بين نوعين من الاستقلالية :

- الاستقلالية السياسية : ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأهداف النهائية للسياسة النقدية كتحديد مستوى التضخم أو مستوى النشاط الاقتصادي وغيرها من الأهداف ؛
- الاستقلالية الاقتصادية : ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأدوات التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف السياسة النقدية [1].

ويعتمد القياس هنا على ثلاثة خصائص وهي :

1. المسؤولية الرسمية للبنك المركزي كأن تكون مسؤوليته عن استقرار الأسعار كهدف وحيد .
2. تعيين مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تدخل الحكومة فيه .
3. علاقة مجلس الإدارة مع الحكومة ومدى اشتراكها المباشر فيه بمن يمثلها كأن يكون وزير المالية .

ويتم بناء المقياس على هذه الخواص الثلاث لقياس مستوى الاستقلالية من خلال المعايير الثمانية الاتية :

1) هل أن المحافظ يعين من قبل البرلمان ؟
2) هل أن مدة خدمة المحافظ أكثر من خمس سنوات ؟
3) هل أن كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة ؟

[1] عبد الحسين جليل الغالبي – مرجع سبق ذكره – ص 106

4) هل أن مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات ؟
5) هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في مجلس الإدارة ؟
6) هل أن موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية ؟
7) هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق الاستقرار من بين عدة أهداف ؟
8) هل هناك نصوص قانونية تدعم موافق البنك المركزي في حالة حدوث خلاف مع الحكومة ؟

ويتم قياس استقلالية البنك المركزي بجمع المعايير الثمانية المتساوية الوزن بإعطاء نقطة واحدة لكل واحد من المعايير الثماني بالشكل الذي يدعم الاستقلالية ، و إعطاء صفر لكل منها إذا كان يدعم التدخل الحكومي ، و الحصيلة النهائية للجمع تعبر عن الرقم الذي يمثل استقلالية البنك المركزي[1] .

[1] عبد الحسين جليل – مرجع سبق ذكره – ص 117

خلاصة الفصل :

تعد استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع المطروحة في السنوات الأخيرة ، لذلك تم الوقوف في هذا الفصل على الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي ، والتي تعني منح الحرية له في التصرف لوضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات الضرورية لتحقيق هدفها، ففي هذا الجزء من دراستنا تناولنا أهم معايير الاستقلالية قانونية والاقتصادية ، كما تطرقنا إلى درجة قياس الاستقلالية ودوافع الدعوة ومبرراتها في الأخير قمنا إلى التطرق إلى مؤشرات قياس الاستقلالية ( Cumieman and GMT ).

اكتسب الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية الكثير من الجدل حسب الدراسات ، و وجود العديد من التحفظات والانتقادات أدى الاختلاف في الآراء بين مؤيد ومعارض إلى درجات الاستقلالية تختلف من بلد لآخر ، فظهرت العديد من التجارب والنماذج التي تستحق الدراسة والبحث ، وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي .



# الفصل الثاني



## نماذج وتطبيقات الدراسة التجريبية للاستقلالية

**تمهيد**

سنتعرض من خلال هذا الفصل إلى مراجعة بعض التجارب العالمية والدراسات السابقة المتعلقة باستقلالية البنك المركزي ، حيث سيتم عرض عينة من البنوك المركزية على المستوى الدولي ، لذلك سنتوقف على تجربة البنك الألماني الاحتياطي الفيدرالي وتحربة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وتجربة البنك الاحتياطي النيوزلندي ، وفي الأخير نقوم بعرض الدراسات التطبيقية لقياس استقلالية البنك المركزي كالأتي :

المبحث الأول : بعض التجارب الرائدة في مجال الاستقلالية .

المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية لقياس استقلالية البنك المركزي .

## المبحث الأول : بعض التجارب الرائدة في مجال الاستقلالية في الدول المتقدمة

اتفقت الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية البنوك المركزية على أن البنوك المركزية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي هي أكثر نماذج البنوك استقلالا ، و أن درجة الاستقلالية تتفاوت من دولة إلى أخرى ارتأينا في هذا الجزء التطرق إلى تجارب بعض الدول في الاستقلالية .

### المطلب الأول : البنك المركزي الألماني ( البوندزبنك Deutchche Bundsbank )

أنشئ النظام المصرفي الألماني الوطني عام 1876 عند إنشاء العملة الموحدة و بنك الرايخ ، ولقد شهد تطورات تميزت بمشاكل و صعوبات عديدة ، لكن مع وصول هتلر إلى الحكم 1937 أصبح البنك المركزي تحت إشرافه بموجب قانون عام 1939 بمنحه عدة صلاحيات يستعملها بكل حرية ، تم إنشاء البنك المركزي الألماني 1957 فهو مؤسسة فيدرالية يتكون من إحدى عشر بنكا للمقاطعات تخضع للقانون العام[1] .

**استقلالية البنك الألماني ( البوندزبنك ) :**

يعد البنك المركزي الألماني أكثر البنوك المركزية استقلالية في العالم ، حيث منح القانون الألماني للبوندزبنك الحرية الكاملة في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها.

تتمثل أهم مؤشرات ودلائل استقلالية البوندزبنك بالأتي :

- يتمتع البوندزبنك باستقلالية مؤسسية، فهو المسؤول عن تحديد و تنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن أي تدخل من جانب الحكومة أو البرلمان أو أية مؤسسة أخرى؛

[1] مريم ماطي – مرجع سبق ذكره – ص 97.

- تنحصر المهمة الأساسية للبوندزبنك في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، فهو يمارس اختصاصه ويؤدي وظائفه ضمن هذا الهدف، على الرغم من ان استقلاليته لا تمنع تعاونه مع الحكومة من خلال مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية بتقديم العون والمشورة وإبداء الرأي ولكن في الحدود التي يتوافق فيها ذلك مع الهدف الرئيسي وهو حماسة قيمة العملة ؛

- يتمتع البوندزبنك باستقلالية شخصية ، حيث نص قانون البوندزبنك على مجموعة من الإجراءات التي تقيد صلاحية السلطات الاتحادية في تعيين كبار مسؤولي البنك المركزي بهدف الحفاظ على استقلالية البنك والحد من التأثير الحكومي عليه ؛

- يتمتع البوندزبنك باستقلالية الأدوات، مثل سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة و معدل الاحتياطي الإلزامي ، حيث أتاح القانون للبنك المركزي الألماني الحق باستخدام أدوات السياسة النقدية دون تدخل من أي جهة أخرى حتى يتمكن من أداء وظائفه و تحديد أهداف السياسة النقدية المناسبة للظروف السائدة ؛

- وضع التشريع الخاص بالبوندزبنك حدودا صارمة على الائتمان المباشر من البنك المركزي إلى الحكومة ، اذ نص على أن السلطات العامة لا يمكنها اللجوء إلى الاقتراض من البنك الألماني إلا لمدد قصيرة وفي شكل مبالغ محددة لا يجوز تخطيها ؛

- لا يمكن مسائلة البوندزبنك من قبل أي جهة حكومية ولكنه يحرص على إعلان أهدافه النقدية والسعي لتحقيقها و بذلك تسهل مهمة متابعة أدائه في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام المباشر ، كما انه يلتزم بنشر تقرير سنوي ولكنه غير ملزم بتقديمه للبرلمان أو الحكومة ؛

- يتمتع البوندزبنك بالاستقلالية المالية الكاملة ، أي أن السلطات الفيدرالية التشريعية أو التنفيذية لا تتدخل في تحديد نفقاته أو في طرق تمويلها[1] .

## المطلب الثاني : البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية ( نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Federal Reserve USA

يعد الاحتياطي الفيدرالي من البنوك المركزية الرائدة في العام ، وتم إنشاءه في عام 1913 ليقوم بدور المقرض الأخير بهدف إشاعة الاستقرار في النظام المصرفي الأمريكي عن طريق إقراض المال إلى البنوك حين يقتصر ما لديها من احتياطي عن الإيفاء بالتزاماتها بالإضافة إلى قيامه بإدارة العرض النقدي للدولة[2] .

يتكون الاحتياطي الفيدرالي من ( 12 ) بنكا إقليميا اتحاديا للاتحادات الفيدرالية وتتمتع هذه البنوك باستقلالية مالية تمثل عاملا مهما في مكافحة الضغوط الخارجية .

وتتمثل أهم مؤشرات و دلائل استقلالية الاحتياطي الفيدرالي بالأتي :

- من ناحية الحرية في إدارة السياسة النقدية ، فالاحتياطي الفيدرالي يتمتع بحرية في استخدام أدوات السياسة النقدية كتحديد سعر الخصم الذي يحتاج في كل مرة إلى موافقة مجلس المحافظين الذي يحدد بدوره نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على مؤسسات الائتمانية ضمن الحدود التي فرضها القانون فيما تقرر اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة عمليات السوق المفتوحة التي تقوم بشراء السندات من السوق المالية وبيعها بغرض التأثير في السيولة ؛

[1] خلف محمد حمد الجبوري – مرجع سبق ذكره - ص 82.
[2] منصوري الزين – مرجع سبق ذكره – ص 426 .

- الهيكل التنظيمي للاحتياطي الفيدرالي ، يتكون الهيكل التنظيمي للاحتياطي الفيدرالي من ثلاثة أجهزة هي :

1-مجلس المحافظين ، ويطلق عليه أحيانا مجلس الاحتياطي الاتحادي ، ويتكون من سبعة أعضاء من بينهم الرئيس ونائبه ويتكون الرئيس الأمريكي هو المسؤول عن تعيينهم و يلتزم ذلك موافقة الكونجرس لمدة (14) سنة قابلة للتجديد طبقا للقانون ولا يمكن للرئيس أو الكونجرس إلغاء أي عضو من أعضاء مجلس المحافظين طالما تمت الموافقة على تعيينه ؛

2-بنوك الاحتياطي الفيدرالي، وتكون مهمة هذه البنوك تولي عملية المقاصة و إدارة العملة في التداول عن طريق سحب الأوراق التالفة من التداول و إصدار عملات جديدة و تقديم القروض إلى البنوك الأخرى داخل المنطقة و القيام بوظائف الإشراف والرقابة عليها واقتراح سعر الخصم ؛

3-اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة ، وتمثل هذه اللجنة حجر الزاوية لصناعة السياسة النقدية داخل نطاق نظام الاحتياطي الفيدرالي، وتتكون هذه اللجنة من (12) عضوا هم رئيس مجلس المحافظين وبقية أعضاء هذا المجلس، وتقوم بتوجيه عمليات السوق المفتوحة لهذا النظام[1] .

- ان رأسمال بنوك الاحتياطي الفيدرالي تساهم فيها المصارف التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي ، وتقوم هذه البنوك بإدارة الأموال المتاحة بحيث تحقق لها دخلا مناسبا ، على العكس من المؤسسات الأخرى التي تعتمد في مصادر أموالها على الموازنة العامة للدولة وموافقة الكونجرس على طلباتها ؛

[1] فطيمة بوليفة – مرجع سبق ذكره – ص45.

- يكون الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي هو الحفاظ على نمو مجمل النقد والائتمان في المدى الطويل وزيادة الإنتاج و تحقيق أعلى معدلات التشغيل والعمالة واستقرار الأسعار و معقولية أسعار الفائدة ؛
- لا يمكن مساءلة الاحتياطي الفيدرالي من قبل أي جهة حكومية ، ويلتزم تقرير نصف سنوي إلى الكونجرس [1].

## المطلب الثالث : استقلالية البنك الاحتياطي النيوزلندي

يعد استقلال بنك الاحتياطي النيوزيلندي أحد أهم نماذج استقلالية البنوك المركزية على المستوى العالمي نظرا لحداثة تجربتها في مجال استقلالية البنوك المركزية ، وترجع أهمية نموذج لظروف والمشكلات التي أحاطت بالتجربة النيوزيلندية والتي تشابهت مع ظروف العديد من البلدان النامية، بالاضافة إلى حجم المسؤولية الملقاة في هذا المجال والإبقاء عليها طويلة في ظل توقعات بتزايد معدلات النمو ومستويات التوظيف .

وتعود أصول التجربة النيوزيلندية إلى 1982-1984 أين كانت السياسة النقدية غير فعالة للقضاء على المشاكل التي عان منها الاقتصاد خاصة منها العجز في الموازنة العامة وانخفاض معدل النمو وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، ورغم أن الاحتياطي قدم نصائح واقتراحات إلا أنها لم تؤخذ بعين الاعتبار مادام القرار النهائي من صلاحيات الحكومة .

ونظرا للتطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها نيوزلندا في عقد الثمانينات تم تعديل قانون الاحتياطي النيوزيلندي في عام 1989 والذي استند إلى أربعة مبادئ أساسية وهي :

- تستطيع السياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار فقط ؛

[1] جبوري– مرجع سبق ذكره – ص 83 .

- يعد استقرار الأسعار أكثر الأهداف ملائمة للسياسة النقدية كأحد أهداف الاقتصاد الكلي ؛
- توفير قدر مناسب من الشفافية لأهداف السياسة النقدية في الأسواق المالية ؛
- تقنين عملية استقلال بنك الاحتياطي كإطار قانوني لتحقيق المبادئ الأخرى[1] .

وبعد أن ركز هذا التعديل على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار كأهم أهداف السياسة النقدية التي رسمها بنك الاحتياطي النيوزيلندي وتحديد وظائفه إلى جانب إعطائه صلاحيات أكبر في إدارة سياسته فقد نجح فعلا في تخفيض معدلات التضخم بعد معاناة حادة لفترة طويلة، وانعكس ذلك على تحقيق أسعار فائدة حقيقية مشجعة على الأدخار والاستثمار بما يساهم في زيادة معدل النمو، وهذا ما أكد مصداقية بنك الاحتياطي النيوزيلندي.

## المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية لقياس استقلالية البنك المركزي

ازدادت أهمية الاهتمام بموضوع الاستقلالية يوما بعد يوم، لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دراسات سابقة لقياس استقلالية البنك المركزي .

### المطلب الأول : دراسات عربية

- **دراسة ضياء عبد ضيدان** استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعلية مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة واسط العدد 27 أيلول 2017

[1] مريم ماطي – مرجع سبق ذكره – ص 105

**أولا : قياس استقلالية البنك المركزي العراقي وفق cukierman**

✓ **المعيار الأول :** معيار المحافظ والذي يتضمن أربعة مؤشرات فرعية وله وزن نسبي 20%.

1.مدة الوظيفة

2.الجهة التي تعين المحافظ

3.ألية الإقالة

4.هل يتقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة.

درجة الاستقلالية بالنسبة للمحافظ = 1+0.50+0.83+4/1 =0.8325

**درجة الاستقلالية من الوزن النسبي 20% = 0.895×0.20×100 =16.65%**

✓ **المعيار الثاني:** معيار صياغة السياسة النقدية والوزن النسبي (15%) ويتفرع إلى ثلاث مؤشرات فرعية

1.من يقوم بصياغة السياسة النقدية

2.من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض التعارض ؟

3.دور البنك في إعداد الموازنة

درجة الاستقلالية لمؤشر صياغة السياسة النقدية = 1+1+0/ 3= 0.6667

**درجة الاستقلالية من الوزن النسبي 15% = 0.6667×0.15×100 = 10%**

✓ **المعيار الثالث :** معيار أهداف السياسة النقدية والوزن النسبي لهذا المقياس (15%)

درجة استقلالية وفقا لقانون2004 لمعيار أهداف السياسة النقدية=0.60×0.15×100= 9%

✓ **المعيار الرابع :** معيار حدود إقراض الحكومة ، ويكون الوزن النسبي لهذا المعيار هي 50% ويتألف من ثمان مؤشرات فرعية وهي :

1.التسليف حدود على الإقراض غير المورق

2.إقراض توريقي

درجة الاستقلالية وفقا لقانون 2004 = 1×0.10×100 = 10%

3.شروط الإقراض

درجة الاستقلالية وفقا لقانون 2004 = 1×0.10×100 = 10%

4.المقترضون المتملون من البنك المركزي

درجة الاستقلالية وفقا لقانون 2004 = 1×0.05×100 = 5%

5.حدود الإقراض: درجة الاستقلالية وفقا لقانون 2004 = 1×0.025×100 = 2.5

6.استحقاق القرض:درجة الاستقلالية وفقا لقانون 2004 = 1× 0.025×100 = 2.5

7. أسعار الفائدة على القروض: درجة الاستقلالية وفقا لقانون2004

= 0.75×0.025×100= 1.875

8.البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية في السوق الأولي:
درجة الاستقلالية وفقا لقانون 2004 = 1×0.025×100 = 2.5

**درجة الاستقلالية حدود الإقراض للحكومة وفقا لقانون 2004 من الوزن النسبي 50%**
**=15+10+10+5+2.5+2.5+1.875+2.5= 49.375 .**

**جدول رقم 2 : قياس استقلالية البنك المركزي العراقي وفقا ل cukierman**

| المعايير | الدرجة الترتيبية | درجة الاستقلالية |
|---|---|---|
| **أولا: معيار المحافظ** | | **16.65** |
| 1.مدة المحافظ | 1.00 | |
| 2.إلية التعين | 0.50 | |
| 3.الإقالة | 0.83 | |
| 4.وظائف أخرى | 1.00 | |
| **ثانيا: معيار صياغة السياسة النقدية** | | **10** |
| 1.من المسؤول عن صياغة السياسة النقدية | 1.00 | |

| | | |
|---|---|---|
| 2.من له الحق في التعارض | 1.00 | |
| 3.دور البنك في إعداد الموازنة | 0.00 | |
| **ثالثا: معيار أهداف السياسة النقدية** | | **9** |
| 1.استقرار الأسعار هدف واحد مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي | 0.60 | |
| 2.استقرار الأسعار هدف واحد مع أهداف أخرى متعارضة . | 0.00 | |
| **رابعا : حدود إقراض الحكومة** | | **49.375** |
| 1.التسليف | 1.00 | |
| 2.الأقراض التوريقي | 1.00 | |
| 3.شروط الإقراض | 1.00 | |
| 4.المقترضون المحتملون من البنك | 1.00 | |
| 5. حدود إقراض البنك | 1.00 | |
| 6.استحقاق القرض | 1.00 | |
| 7.أسعار الفائدة على القروض | 0.75 | |
| 8.البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية حكومة في السوق الأولي | 0.00 | |
| **الدرجة النهائية لاستقلالية البنك** | | **85.025** |

المصدر : من إعداد الباحث ضياء عبد ضيدان ص 19

**ثانيا : قياس استقلالية البنك المركزي العراقي وفقا لمعيار ( GMT) :**

**المعيار الأول : هل أن المحافظ يعين من قبل البرلمان ؟**

الجواب نعم لأن القانون ينص على تعين المحافظ من قبل الحكومة وبمصادقة البرلمان، وهذا المعيار يدعم استقلالية البنك .

**المعيار الثاني : هل أن مدة خدمة المحافظ أكثر من خمس سنوات ؟**

نعم لأن قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004 يحدد مدة المحافظ بخمس سنوات قابلة للتجديد، أي يمكن أن تكون مدة الخدمة أكثر من خمس سنوات . وهذا المعيار يدعم استقلالية البنك المركزي .

**المعيار الثالث : هل أن كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة ؟**

الجواب نعم لأن التعيين يكون من قبل الحكومة، وهذا الأمر لا يدعم استقلالية البنك المركزي.

**المعيار الرابع : هل أن مدة خدمة أعضاء المجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات ؟**

نعم ان قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004حدد مدة الخدمة لأعضاء مجلس الإدارة بخمس سنوات قابلة للتجديد، وهذا المعيار يدعم استقلالية البنك المركزي .

**المعيار الخامس: هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في مجلس الإدارة ؟**

بالنسبة لقانون 2004 لا يوجد نص قانوني يلزم البنك بإشتراك ممثل الحكومة ، وهذا يدعم استقلالية البنك المركزي العراقي .

**المعيار السادس :هل أن موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية ؟**

لا يوجد اشتراط ضمن فقرات القانون 2004 تلزم الموافقة على السياسة النقدية من قبل الحكومة . وهذا الأمر يدعم استقلالية البنك المركزي العراقي .

**المعيار السابع : هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق الإستقرار من بين عدة أهداف أخرى؟**

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار مع وجود أهداف أخرى حسب نصوص القانون. و هذا المعيار يدعم استقلالية البنك المركزي .

**المعيار الثامن: هل هناك نصوص قانونية تدعم موقف البنك المركزي في حالة حدوث خلاف مع الحكومة ؟**

قانون 2004 توجد الكثير من النصوص القانونية التي تدعم موقف البنك المركزي، فقد نصت المادة 4 من (أ) من مهام البنك المركزي وصياغة السياسة النقدية. وكذلك المادة (26) بحظر إقراض الحكومة، و إن هذه القوانين تدعم موقف البنك المركزي في حالة وجود تعارض مع الحكومة. وهذا المعيار يدعم استقلالية البنك المركزي .

**جدول رقم 3 : درجة استقلالية البنك المركزي العراقي وفقا لمقياس ( GMT )**

| المعايير | الإجابة | درجة الاستقلالية |
|---|---|---|
| 1-هل أن المحافظ يعين من قبل البرلمان ؟ | نعم | 0 |
| 2-هل أن مدة خدمة المحافظ أكثر من خمس سنوات ؟ | نعم | 1 |
| 3-هل أن كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة ؟ | نعم | 0 |
| 4-هل أن مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات ؟ | نعم | 1 |
| 5-هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في المجلس الإدارة ؟ | كلا | 1 |
| 6-هل أن موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية ؟ | كلا | 1 |
| 7-هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق الاستقرار من بين عدة أهداف أخرى ؟ | نعم | 1 |
| 8-هل هناك نصوص قانونية تدعم موقف البنك المركزي في حالة حدوث خلاف بين الحكومة ؟ | نعم | 1 |
| **درجة استقلالية وفق مقياس ( GMT)** | | **6** |

**الاستنتاجات :**

1. من خلال قياس درجة استقلالية البنوك المركزية على وفق المقاييس التشريعية Cukierman and GMT يتبين أن البنك المركزي العراقي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية التشربعية .
2. بالرغم من أن درجة استقلالية البنك المركزي هي الأعلى من خلال المقاييس التشريعية ، إلا أن المقياس الفعلي لم يظهر النتيجة نفسها لأن استقلالية البنك المركزي انخفضت من خلال تدخلات الحكومة في شؤون البنك .

❖ **دراسة عبد الحسين جليل الغالبي ، سوسن كريم هودان الجبوري ،العلاقة بين اسقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في المصر دراسة قياسية ' مجلة القاديسية لعلوم الادارية والاقتصادية – المجلة 18 العدد 2 لسنة 2016**

**قياس استقلالية البنك المركزي المصري باستعمال مؤشر GMT**

وللتمكن من معرفة مدى استقلالية البنك المركزي المصري وفقا لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ، استعمل مؤشرات ومعايير الاستقلال التشريعي للبنك المركزي ، وذلك من خلال مقياس **GMT**

**جدول رقم 4: يوضح استقلالية البنك المركزي المصري وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد بالاعتماد على مقياس GMT**

| المعايير | الإجابة | مؤشر الاستقلالية |
|---|---|---|
| 1.هل أن المحافظ يعين من قبل البرلمان ؟ | لا | 0 |
| 2.هل أن مدة الخدمة محافظ أكثر من خمسة سنوات ؟ | نعم | 1 |
| 3.هل أن كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة ؟ | نعم | 0 |

| | | |
|---|---|---|
| 4.هل أن مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات ؟ | نعم | 1 |
| 5.هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في مجلس الإدارة ؟ | نعم | 0 |
| 6.هل أن موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية ؟ | نعم | 0 |
| 7.هل هناك إلزام على البنك المركزي لتحقيق الإستقرار من بين عدة أهداف أخرى ؟ | نعم | 1 |
| 8.هل هناك نصوص قانونية تدعم موقف البنك المركزي في حالة حدوث خلاف مع الحكومة ؟ | نعم | 1 |
| **درجة الاستقلالية الكلية** | | **0.50** |

المصدر من إعداد الباحث

**الاستنتاج :** مما سبق يمكن أن نستنتج أن البنك المركزي المصري يتمتع بدرجة ضعيفة جدا هي 50 % وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لعام 2003 وطبقا لمعايير ومؤشرات الاستقلالية لمقياس GMT .

## المطلب الثاني : دراسات أجنبية

- **vasile dedu, Central bank independence, bucharest academy of economic studies tiberiu stoica , Bucharest academy of economic studie**

توصل الباحث باستخدام منهجية بسيطة إلى درجة استقلالية NBR، بمؤشر كوكيرمان الذي يشمل على العوامل التالية :

1. المحافظ .

2. اجراءات

3. المجلس

**جدول رقم 5 : قياس استقلالية بنك الدولي NBR**

| المتغير | توصيف المتغير | درجة | الوزن |
|---|---|---|---|
| المحافظ | **1.مدة المحافظ** | | **0.50** |
| | -أكثر من 8 سنوات | 1 | |
| | -6-8 سنوات | 0.75 | |
| | -5 سنوات | 0.50 | |
| | -4 سنوات | 0.25 | |
| | -اقل من 4 سنوات | 0 | |
| | **2.تعيين المحافظ** | | **0.50** |
| | -مجلس الادارة | 1 | |
| | -مجلس الرلمان والحكومة | 0.75 | |
| | -الحكومة | 0.50 | |
| | -وزارة المالية أو الوزراء أو كلاهما | 0.25 | |
| | **3.هل يسمح القانون لحاكم لشغل مناصب أخرى ؟** | | **1** |
| | -لا | 1 | |
| | -فقط إذا وافقت الحكومة | 0.50 | |
| | -نعم | 0 | |
| | **4.هل يمكن إلغاء المحافظ ؟** | | **0.60** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الإجراءات | -فقط لأسباب غير سياسية أو أنه غير قادر على مواصلة عمله | 1 | |
| | -المجلس | 0.80 | |
| | -البرلمان فقط لأسباب شاملة | 0.60 | |
| | -برلمان | 0.40 | |
| | -الحكومة فقط لأسباب شاملة | 0.20 | |
| | -الحكومة | 0 | |
| | **5.هل يمكن شراء السندات الحكومية أو الأوذونات من السوق الأولية ؟** | | **1** |
| | -لا يسمح القانون | 1 | |
| | -يسمح القانون | 0 | |
| | **6.تحدد الميزانية من قبل** | | **1** |
| | -NBR | 1 | |
| | -الحكومة والبرلمان | 0.66 | |
| | -لجان الحكومة والبرلمان | 0.33 | |
| | **7.يتم توزيع الأرباح وفق** | | **1** |
| | -وفق القانون | 1 | |
| | -NBR | 0.50 | |
| | -الحكومة | 0 | |
| | **8.القروض لها أجال استحقاق** | | **1** |
| | -6 أشهر وأقل | 1 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | -سنة | 0.66 | |
| | -أكثر من سنة | 0.33 | |
| | -لا يشترط ذلك | 0.25 | |
| | **9.قيمة القروض الممنوحة** | | **0.66** |
| | -قيمة اسمية | 1 | |
| | -قيمة مئوية من رأس مال NBR | 0.66 | |
| | -نسبة مئوية من إجمالي الإيرادات العامة | 0.33 | |
| | -نسبة مئوية من إجمالي النفقات | 0 | |
| | **10.سعر الفائدة ممنوحة للدولة** | | **1** |
| | -سعر فائدة سوقي | 1 | |
| | -لا يجوز الرفع | 0.75 | |
| | -لا يجوز أن يكون أعلى من قيمة معينة | 0.50 | |
| | لا يشترط | 0.25 | |
| | 0- | 0 | |
| | **11.إذا كان هناك تعارض بين NBRو الحكومة من يقرر ؟** | | **0.50** |
| | NBR- | 1 | |
| | -لا ينص القانون | 0.5 | |
| | -الحكومة تقرر | 0 | |
| | **12.يتم تحديد هدف التضخم من قبل** | | **1** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | NBR– | 1 | |
| | –وزارة المالية أو مؤسسات أخرى | 0.50 | |
| | –المؤسسات الأخرى باستثناء NBR | 0 | |
| | **13.يتم تحديد سعر السياسة النقدية فقط من قبل NBR** | | **1** |
| | –نعم | 1 | |
| | –لا | 0 | |
| | **14.NBR يمنح القروض للمؤسسات العامة الأخرى** | | **1** |
| | –لا | 1 | |
| | –نعم | 0 | |
| المجلس | **15.يتم تعيين أعضاء من قبل** | | **1** |
| | –البرلمان | 1 | |
| | –الحكومة | 0 | |
| | **16.تفويض أعضاء مجلس ادارة أعلى من الحكومة** | | **1** |
| | –نعم | 1 | |
| | –لا | 0 | |
| | **درجة استقلالية البنك** | | **15.76** |

المصدر: من إعداد الباحث

أقصى درجة من الاستقلال = 18

درجة استقلال = 15.76

مؤشر الاستقلال = 18/15.76 =0.8755 ( 87.55 % )

**الاستنتاج** : لقد قدم الجوانب الرئيسية المتعلقة باستقلال البنك المركزي معظم الاقتصاديين يعتبرون ذلك العامل إيجابيا يؤثر على كفاءة تدابير السياسة النقدية هو الاستقلال عالية البنك المركزي. إن NBR لديه درجة عالية من استقلال وفقا لحسابات ، NBR لديه درجة من استقلال 87.55 ٪ و ارتفاع استقلال NBR لعب دورًا مهمًا في عملية التضخم الكبيرة .

- **vasile dedu, Central bank independence, bucharest academy of economic studies tiberiu stoica , Bucharest academy of economic studie**

في هذه الدراسة قام الباحثين بدراسة العلاقة بين أربعة معايير استقلالية البنك المركزي وأداء الاقتصاد الكلي . وبالنظر إلى تباين والتضخم لعشرين دولة صناعية ( أستراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، السويسرا، و م أ ) للفترة الممتدة من 1972–1992 .

حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

1. توصل كل من Alesina and Cukieman أن النموذج تقدير النتائج يعطي الدعم للعلاقة العكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومستوى التضخم .

2. وجدت بعض الأدلة التجريبية خاصة للمؤشرات كوكيرمان و GMT التي دعمت افتراض الباحثين حيث أن أكثر استقلالية البنك المركزي بانخفاض التضخم .

3. تحقيق وصيانة انخفاض التضخم من طرف البنك المركزي مستقل ليس متعلق بتكاليف وأرباح النمو الاقتصادي .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل بعض النماذج الرائدة في مجال استقلالية البنك المركزي ، والتي أظهرت نوعا ما من الاستقلالية سواء من خلال مؤشراتها النقدية أو التشريعية أو من خلال تصرفاتها مع حكومتها ، لذلك توقفنا على تجربة البنك الألماني، التجربة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وتجربة الاحتياطي النيوزيلندي، وتوصنا أن البنك الألماني من أكثر البنوك استقلالية في العالم .

وفي الأخير عرضنا بعض الدراسات التطبيقية العربية والأجنبية منها في قياس استقلالية تمهيدا لدراستنا في الفصل الموالي .

# الفصل الثالث

## دراسة حالة : قياس استقلالية بنك الجزائر

## تمهيد

رغم إصلاحات الجهاز المصرفي المتعلقة بقانون النقد والقانون استقلالية البنوك ، إلا أن قانون النقد والقرض 90-10 كان أول نص تشريعي يطالب بإعادة هيكلة كل نظام الجهاز المصرفي الجزائري، تجسدت في منح استقلالية تامة للبنك المركزي الجزائري وجعله يعمل على أنه مؤسسة مالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بإضافة إلى تطور أداء بنك الجزائر عبر مختلف الأوامر .

سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية على بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض بالاعتماد على نموذج Cukieman بتقسيم الدراسة إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول: قياس استقلالية وفق 90-10 و الأمر 01-01.

المبحث الثاني: قياس استقلالية وفق الأمرين 03-01 و 17-10 .

## المبحث الأول : قياس استقلالية بنك الجزائر وفق 10/90 والأمر 01-01

تقاس الاستقلالية الفعلية لهذه الهيئة، من خلال المهام والأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد و القرض، ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر، على تحديد المعايير، وضمان التنفيذ الخاص بها.

### المطلب الأول: قياس الاستقلالية بعد قانون النقد والقرض 10/90

وللتمكن من معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر حسب قانون 90-10 يجب أن تعتمد على نموذج Neyapti and Webb and Cucieman لحسابها ، وهذا النموذج لا يعني بالضرورة إمكانية قياس درجة الاستقلالية بدقة كبيرة ، ولكن بشكل نسبي.

**أ / المحافظ : الوزن النسبي له (0.2) :**

- فترة الوظيفة : 6 سنوات (حسب المادة 22 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.00
- تعيين المحافظ : من قبل رئيس الجمهورية (حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه درجة الترتيبة 0.75
- الرفض أو الطرد للمحافظ : لأسباب لا تتعلق بالسياسة ( المادة 20 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه درجة الترتيب 0.83

- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة : كلا (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00[1]

وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي :

**درجة استقلالية المحافظ =**

$$0.129=(0.25\times1.00+0.25\times0.83+0.25\times0.00+0.25\times0.75)$$

وبنفس الطريقة نحسب درجة الاستقلالية بالنسبة لكل معيار ( صياغة السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي، فرض حدود على إقراض الحكومة ونأخذ الحكومة ونأخذ درجة استقلالية كل معيار ثم نضربها في أوزانها لنحصل على درجة استقلالية .

**ب / صياغة السياسة النقدية : الوزن النسبي (0.15) :**

- الجهة الموكل لها صياغة وإعداد السياسة النقدية : حسب المادة 56 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض فإن البنك المركزي يوصي الحكومة فقط ،ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33
- حل التنازع : حسب المادة 46 من قانون 90-10 فإن الكلمة الأخيرة في حالة التضاد في القرارات تعود للمصرف ، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00 .

[1] المواد 22-23 من قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14.

- دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة : هذا الأمر غير منصوص عليه في القانون وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00 .

وبالتالي يمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي :

$$0.0665=0.15\times(0.33\times0.00+0.33\times1+0.33\times0.33)$$

**ج / أهداف البنك المركزي : الوزن النسبي (0.15) :**

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المركزي، حسب نص المادة 44 من أحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، أهداف تتناغم مع الاستقرار النقدي ، واستقرار قيمة العملة ، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.66[1] .

**درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها = $0.09=0.15\times0.66$**

**د / حدود الإقراض الحكومي : الوزن النسبي (0.50) :**

_التسليف غير المورق : حسب قانون 90-10 فإن التسليف مسموح به بحدود مرنة ، وبالتالي فان درجة الترتيب تساوي 0.33 .

[1] المادة 44 من قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14

_إقراض توريقي : حسب قانون 90-10 فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر ، وبالتالي فان الدرجة الترتيب تساوي 0.67.

_شروط الإقراض : حسب قانون 90-10 فإنه متفق عليها بين بنك الجزائر والسلطة التنفيذية ، وبالتالي فان درجة الترتيب تساوي 0.33 .

_المقترضون المحتملون من البنك المركزي : حسب قانون 90-10 فإن المترضون المحتملون من البنك المركزي الحكومة المركزية فقط ، وبالتالي فان الدرجة الترتيب تساوي 1.00 .

_حدود إقراض البنك المركزي : حسب قانون 90-10 فانها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة ، وبالتالي فان الدرجة الترتيب تساوي 0.33 .

_استحقاق القرض : حسب قانون 90-10 فان استحقاق القرض خلال السنة ، وبالتالي فان درجة الترتيب تساوي 0.67 .

_أسعار الفائدة على القروض : حسب قانون 90-10 فانها غير مذكورة ، وبالتالي الدرجة الترتيب تساوي 0.50 .

_البنك الجزائر ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة : حسب قانون 90-10 فانه غير مسموح به ، وبالتالي فان درجة التريتب تساوي 0.00 .

**درجة الاستقلالية لعنصر حدود الإقراض الحكومي =0.28175**

ويمكننا اختصار ذلك في الجدول التالي :

**الجدول رقم 03-06 : درجة الاستقلالية بعد قانون النقد والقرض 10/90**

| توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|
| **أ.المحافظ** | 0.2 | 0.129 |
| 1/فترة التوظيف | | 0.75 |
| 2/تعيين المحافظ | | 0.00 |
| 3/الرفض أو الطرد | | 0.83 |
| 4/هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة | | 1.00 |
| **ب. صياغة السياسة النقدية** | 0.15 | **0.0665** |
| 1/ من يصوغ السياسة النقدية | | 0.33 |
| 2/ من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض | | 1.00 |
| 3/ دور المصرف في عملية إعداد الموازنة | | 0.00 |
| **ج. الأهداف** | 0.15 | 0.09 |
| **د. الحدود الإقراض** | 0.50 | **0.28175** |
| 1/ التسليف غير المورق | 0.15 | 0.33 |
| 2/ التسليف المورق | 0.10 | 0.67 |
| 3/ شروط الإقراض | 0.10 | 0.33 |
| 4/ المقترضون المحتملون من المصرف | 0.05 | 1.00 |

| | | |
|---|---|---|
| 5/ حدود إقراض المصرف | 0.025 | 0.33 |
| 6/ استحقاق القرض | 0.025 | 0.67 |
| 7/ أسعار الفائدة على القروض | 0.025 | 0.50 |
| 8/ المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة | 0.025 | 0.00 |
| **درجة الاستقلالية لبنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 90-10** | **1** | **0.56725** |

**المصدر : من إعداد الطالبة**

## المطلب الثاني : قياس استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01/01 .

لقياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01/01 نعتمد على النموذج السابق

***المحافظ : الوزن النسبي له (0.2)**

*فترة الوظيفة : غير منصوص عليها ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00

*تعيين المحافظ : من قبل رئيس الجمهورية، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00

*الرفض أو الطرد للمحافظ : لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيب تساوي 0.83

*هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة : لا يمكن للمحافظ نقد مهام أو وظائف أخرى سواء انتخابية أو حكومية ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00

وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي :

**درجة استقلالية المحافظ**

**0.0915 =0.2×(0.25×1.00+0.25×0.83+0.25×0.00+0.25×0.00)=**

***صياغة السياسة النقدية : الوزن النسبي له (0.15)**

*من هو المشرف على صياغة السياسة النقدية : الجهة الموكل لها صياغة السياسة النقدية حسب الأمر 01/01 فان البنك يوصي الحكومة فقط ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33.

*من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض : حسب المادة 46 من القانون 90-10 الكلمة الأخيرة في حل النزاع تعود للبنك ، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00[1] .

*دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة : هذا الأمر غير منصوص، وهذا مؤشر على أن البنك ليس له دور في عملية الإعداد، وهذا بالرجوع لأحكام القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية ، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00 .

[1] المادة 46 من الأمر 01/01 من قانون النقد و القرض المؤرخ في تاريخ 2001/02/27

ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لهذا المعيار كما يلي :

درجة الاستقلالية = (0+0.33+1×0.33+0.33×0.33)× 0.15 = 0.0665

***أهداف البنك المركزي : الوزن النسبي له (0.15)**

حسب المادة 44 من أحكام قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ، أهداف تدعم الاستقرار النقدي ، واستقرار قيمة العملة ، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.60[1] .

**درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها : 0.66×0.15 = 0.09**

***حدود الإقراض الحكومي : الوزن النسبي (0.5)**

* الإقراض الغير مورق : مسموح به في حدود مرنة ، حسب نص القانون 90-10، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33.

*الإقراض التوريقي : حسب قانون 90-10 فانه يمكن للبنك أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.67

*شروط الإقراض : تكون حسب الاتفاقية بين السلطة والبنك المركزي، ومنه تساوي 0.33.

[1] المادة 44 مرجع سابق .

*الجهة المقترضة : هي الحكومة المركزية حسبما تنص عليه المادة 46، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00 .

*حدود الإقراض : تكون بنسبة من الإيرادات العادية المثبتة في الموازنة العامة للدولة ، وهذا وفقا لأحكام المادة 46 الفقرة "أ" ، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33.

*مدة القرض أو إستحقاقية القروض : تكون خلال مدة زمنية قدرها 240 يوم وهي بالتالي مستحقة الوفاء لأقل من سنة حسب المادة 46 الفقرة "أ" ، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.67 .

*حدود أسعار الفائدة : هي أقل من الحدود الدنيا إذ تتجاوز 1% ، حسب نص المادة 49 من الأمر ، ومنه درجة الترتيب تستوي 0.50 .

*إمكانية دخول البنك المركزي للسوق الأولوية في البورصة : حسب المادة 40 من الأمر 11-03 فإن البنك المركزي غير ممنوع من الدخول للسوق الأولوية ، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00 ، ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي :

**درجة الاستقلالية =**

**(0.1×0.67+0.15×0.33+**

**0.025×0.5+0.025×0.67+0.025×0.33+0.50×1.00+0.1×0.33+**

**( 0.025×0.00 ) = 0.28175**

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره بالنسبة لدرجة استقلالية البنك المركزي حسب الأمر 01/01 في الجدول التالي :

**الجدول رقم 03-07 : قياس استقلالية السلطة النقدية وفق الأمر 01/01**

| توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|
| **أ/ المحافظ** | **0.2** | **0.0915** |
| 1. فترة الوظيفة | | 0.00 |
| 2. تعيين المحافظ | | 0.00 |
| 3. الرفض أو الرد | | 0.83 |
| 4. هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة ؟ | | 1.00 |
| **ب/ صياغة السياسة النقدية** | **0.15** | **0.0665** |
| 1.من يصوغ السياسة النقدية | | 0.33 |
| 2. من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض | | 1.00 |
| 3. دور المصرف في عملية إعداد الموازنة | | 0.00 |
| **ج/ الأهداف** | **0.15** | **0.09** |
| **ب/ الحدود على الإقراض** | **0.50** | **0.28175** |
| 1.التسليف غير مورق | 0.15 | 0.33 |
| 2. التسليف المورق | 0.10 | 067 |
| 3. شروط الإقراض | 0.10 | 0.33 |

| | | |
|---|---|---|
| 4. المقترضون المحتملون من المصرف | 0.05 | 1.00 |
| 5. حدود إقراض المصرف | 0.025 | 0.33 |
| 6. استحقاق القرض | 0.025 | 0.67 |
| 7. أسعار الفائدة على القروض | 0.025 | 0.50 |
| 8. المصرف المركزية ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية الحكومة | 0.025 | 0.00 |
| **درجة الاستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01-01** | **1** | **0.52975** |

**المصدر : من إعداد الطالبة**

**المطلب الثالث : المقارنة والتحليل للنتائج**

بإجراء مقارنة بسيطة بين درجة استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 90-10 والأمر 01-01 نلاحظ أن :

- ✓ درجة استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 90-10 كانت ( 57%) ، لأن الاقتصاد الجزائري شهد خلال عشرين من الزمن تطورات هامة جدا،من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني،حيث جاء القانون بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي الجزائري و تنظيمه.

- ✓ إن إصدار قانون النقد و القرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، و قد تبعته عدة تعديلات و اصلاحات في المنظومة المصرفية .

- ✓ يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي .

- ✓ درجة الاستقلالية تراجعت وفق الأمر 01-01 أصبحت (53%) أي تقلصت نوعا ما نظرا للظروف الاقتصادية وبإلغاء مدة تعيين المحافظ..

- ✓ رغم انخفاض درجة الإستقلالية لكن الهدف الأساسي هو النمو الاقتصادي و المحافظة على استقرار العملة الوطنية و استقرار المستوى العام للأسعار

## المبحث الثاني : قياس الاستقلالية وفق الأمر 03-11 و 10-17

في هذا المبحث سنحاول قياس الاستقلالية وفق الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لا يزال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي مقارنة بالتحولات الاقتصادية السريعة ؛ والأمر رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 20017، المتمم للأمر 03-11 .

### المطلب الأول : قياس استقلالية بنك الجزائر بعد الأمر الجديد ( 03-11 )

وفق النموذج السابق الذكر ، يمكننا قياس استقلالية البنك المركزي عن الحكومة ، وللتمكن من معرفة مدى استقلالية البنك الجزائر حسب الأمر 03-11 يجب أن نستعمل مختلف مؤشرات ومعايير الاستقلال التشريعي للمصرف المركزي السابقة ، وهذه المعايير لا تعني بالضرورة إمكانية قياس درجة الاستقلالية بدقة كبيرة ، ويمكن استعمالها على النحو التالي :

***المحافظ : الوزن النسبي له ( 0.2 )**

*فترة الوظيفة : غير منصوص عليها ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00 .

*تعيين المحافظ : من قبل رئيس الجمهورية ( حسب المادة 13 من الأمر 03-11 ) ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00 .

*الرفض أو الطرد للمحافظ : لأسباب لا تتعلق بالسياسة(المادة 15 من الأمر 03-15 ) ومنه درجة الترتيب تساوي 0.83[1] .

*هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة : لا يمكن للمحافظ تقلد مهام أو وظائف أخرى سواء انتخابية أو حكومية ( حسب المادة 14 من الأمر 03-11 ) ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00 .

وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي :

**درجة استقلالية المحافظ**

**=(0.25×1.00+0.25×0.83+0.25×0.00+0.25×0.00)×0.2= 0.0915**

***صياغة السياسة النقدية : الوزن النسبي له ( 0.15)**

*من هو المشرف على صياغة السياسة النقدية : اعتمادا على نص المادة 62، الفقرة "ج" من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، فإن البنك المركزي هو الوحيد المخول له صلاحية إعداد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها ، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 1.00 .

[1] المواد 13. 14 . 15 و 63 . 62 من الأوامر المتعلق بالنقد والقرض 03-11 المؤرخ في 2003/08/26

*من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض : طبقا لأحكام المادة 62.63 الفقرة "د" من الأمر 03-11 ، فإن البنك المركزي هو الذي تعود له الكلمة الأخيرة في سيادة القرار ، حتى وإن منح لوزير المالية حق الطعن إلا أن ذلك ليس له تأثير بحكم أن القرار المتخذ من قبل مجلس النقد والقرض هو الذي ساري المفعول في المداولة الثانية حتى وان لم يرض الحكومة ، وهذا نفسه بالنسبة للقانون 90-10 ماعدا توسيع في عدد الأيام اللازمة للطعن والاجتماع الثاني اللازمة لعملية التداول للمرة الثانية ، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00 .[1]

*دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة : هذا الأمر غير منصوص عليه في الأمر 03-11 كما هو الشأن بالنسبة للقانون 10-90 ، وهذا مؤشر على أن البنك ليس له دور في عملية الإعداد، وهذا بالرجوع لأحكام القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية ، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00 .

ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لهذا المعيار كما يلي :

**درجة الاستقلالية = (0.33×1+0.33×1+0×0)×0.15= 0.1**

**الجدول رقم 03-08 : قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 03-11**

[1] المادتين 62 . 63 مرجع سابق

| توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|
| **أ.المحافظ** | **0.2** | **0.0915** |
| 1/ فترة الوظيفة | | 0.00 |
| 2/ تعيين المحافظ | | 0.00 |
| 3/ الرفض أو الطرد | | 0.83 |
| 4/ هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة ؟ | | 1.00 |
| **ب.صياغة السياسة النقدية** | **0.15** | **0.0665** |
| 1/ من يصوغ السياسة النقدية | | 0.33 |
| 2/ من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض | | 1.00 |
| 3/ دور المصرف في عملية إعداد الموازنة | | 0.00 |
| **ج. الأهداف** | **0.15** | 0.09 |
| **د.الحدود على الإقراض** | **0.15** | **0.28175** |
| 1/ التسليف غير المورق | 0.50 | 0.33 |
| 2/ التسليف المورق | 0.15 | 0.67 |
| 3/ شروط الإقراض | 0.10 | 0.33 |
| 4/ المقترضون المحتملون من المصرف | 0.10 | 1.00 |
| 5/ حدود الإقراض | 0.025 | 0.33 |
| 6/ استحقاق القرض | 0.025 | 0.67 |
| 7/ أسعار الفائدة على القروض | 0.025 | 0.50 |
| 8/ المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة | 0.025 | 0.00 |

| | | |
|---|---|---|
| درجة الاستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 03-11 | 1 | 0.52975 |

المصدر : من إعداد الطالبة

بإجراء مقارنة بسيطة بين درجة استقلالية بنك الجزائر وفق 90-10 والأمر 01-01 نستنتج أن درجة الاستقلالية وفق الأمر 01-01 قد تراجعت ونبرر ذلك بإلغاء مدة تعيين المحافظ .

## المطلب الثاني : قياس استقلالية بنك الجزائر بعد الأمر ( 17-10 ) :

يعتبر التعديل الأخير الأمر 17-10 الذي قامت به الحكومة والمتمثل في تعديل المادة "45" مكرر والتي جاء فيه مايلي :

يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي ، ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة .
- تمويل الدين العمومي الداخلي .
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

وبعد لجوء الحكومة إلى خيار التمويل غير تقليدي ، وذلك بتمكين بنك الجزائر من إقراض الخزينة العمومية لتمويل الاقتصاد [1].

هذا ما يؤثر بصفة واضحة على درجة استقلالية بنك الجزائر أي أن هناك تراجع واضح في المعايير التالية :

***أهداف البنك المركزي : الوزن النسبي له ( 0.15 )**

تعتبر الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها ، أهداف تتناغم مع استقرار العملة ، بحكم أنه لا يوجد هدف العمالة أو التشغيل ، ولكنها أهداف متعددة ، وهذا طبقا لأحكام المادة 62 من الأمر 03-11 ، مع التعديلات الجديدة الأمر 17-10 فإن البنك لا يستطيع المحافظة على الأسعار وقيمة العملة في ظل زيادة طبع النقود (التضخم ) ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33 .

**درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها : 0.33×0.15 = 0.0495**

وبالتالي يمكننا القول بأن الأهداف المرجوة من البنك المركزي لتحقيقها عديدة ومتنوعة ، وليست مقتصرة على هدف استقرار الأسعار ، ولكنها لى حد ما لا تتعارض مع أهداف السياسة النقدية عموما .

[1] المادة 45 مكرر – القانون رقم 10-17 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 2017/10/11 .

***حدود الإقراض الحكومي : الوزن النسبي (0.5)**

- الإقراض الغير مورق : مسموح به في حدود مرنة ، حسب نص المادة 46 الفقرة "أ" ، من الأمر 03-11 مع التعديل الأخير ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33 .

- الإقراض التوريقي : مسموح به في حدود صارمة ، حسب نص المادة 47 من الأمر 03-11 ، مع التعديل الجديد الأمر 17-10 ومنه درجة الترتيب تساوي 0.50 .

- شروط الإقراض : تكون حسب اتفاقية بين السلطة والبنك المركزي حسب أحكام المادة 46 الفقرتين "ب" ، "د" ، ومنه درجة تساوي 0.33 .

- الجهة المقترضة : هي الحكومة المركزية حسبما تنص عليه المادة 46 ، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00 .

- حدود الإقراض : تكون بنسبة من الإيرادات العادية المثبتة في الموازنة العامة للدولة ، وهذا وفقا لأحكام المادة 46 الفقرة "أ" ، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33 .

- مدة القرض أو استحقاقية القروض : تكون خلال مدة زمنية قدرها 204 يوم وهي بالتالي مستحقة الوفاء لأقل من سنة حسب المادة 46 الفقرة "أ" ، مع التعديل الجديد الأمر 17-10 أصبحت المدة 5 سنوات ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00 .

– حدود أسعار الفائدة : هي أقل من الحدود الدنيا إذ لا تتجاوز 1% ، حسب نص المادة 49 من الأمر ، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.50 .

– إمكانية دخول البنك المركزي للسوق الأولية في البوصة : حسب المادة 40 من الأمر 03–11 فإن البنك المركزي غير ممنوع من الدخول للسوق الأولية ، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00 ،ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي :

**درجة الاستقلالية =**

**(0.15×0.33)+(0.1×0.67)+(0.1×0.33)+(0.05×1.00)+(0.025×0.33)+(0.00×**

**(0.025×0.00)+(0.025×0.5)+(0.025 = 0.22025**

ومنه يمكننا الحصول على نسبة استقلالية بنك الجزائر حسب تعديل الاخير الأمر 17–10 كالتالي :

- درجة استقلالية المحافظ = 0.0915
- صياغة السياسة النقدية = 0.10
- درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها = 0.0495
- الحدود على الإقراض = 0.22025

**ومنه درجة الاستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 17–10 تساوي 0.46125**

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره بالنسبة لدرجة استقلالية البنك المركزي حسب الأمر 17-10 في الجدول التالي :

**الجدول رقم 03-09 : قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 10-17**

| توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|
| **أ.المحافظ** | **0.2** | **0.0915** |
| 1/ فترة الوظيفة | | 0.00 |
| 2/تعيين المحافظ | | 0.00 |
| 3/الرفض أو الطرد | | 0.83 |
| 4/ هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة ؟ | | 1.00 |
| **ب.صياغة السياسة النقدية** | **0.15** | **0.10** |
| 1/ من يصوغ السياسة النقدية | | 1.00 |
| 2/ من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض | | 1.00 |
| 3/ دور المصرف في عملية إعداد الموازنة | | 0.00 |
| ج.الأهداف | **0.15** | **0.0495** |
| د.الحدود الإقراض | **0.50** | **0.22025** |
| 1/ التسليف غير المورق | 0.15 | 0.33 |
| 2/ التسليف المورق | 0.10 | 0.50 |
| 3/ شروط الإقراض | 0.10 | 0.33 |
| 4/ المقترضون المحتملون من المصرف | 0.05 | 1.00 |

| | | |
|---|---|---|
| 5/ حدود الإقراض | 0.025 | 0.33 |
| 6/ استحقاق القرض | 0.025 | 0.00 |
| 7/ أسعار الفائدة | 0.025 | 0.50 |
| 8/ المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة | 0.025 | 0.00 |
| **درجة الاستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 17-10** | **1** | **0.46125** |

**المصدر : من إعداد الطالبة**

**المطلب الثالث : المقارنة والتحليل النتائج**

وما يمكن ملاحظته

- ✓ أن درجة الاستقلالية قد نقصت في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض مقارنة بالقانون 90-10، ونبرر ذلك أن المعيار الأول بالمحافظ وهو معيار يشير إلى درجة الاستقلالية العضوية أو الشخصية ، ولكن هذا لا يعكس درجة الاستقلالية الكلية .
- ✓ أصبح بنك الجزائر لا يخضع لمحافظ البنك ، و هذا الأخير فقد العديد من صلاحياته و عرف العديد من التعديلات من حيث تشكيل الأعضاء و المهام .

✓ تراجع الاستقلالية أين بلغت (46%) وفق الأمر 17-10 ، ونبرر ذلك لتعدد الأهداف المرجوة من بنك الجزائر لتحقيقها، وليست مقتصرة على هدف استقرار الأسعار، ولكنها إلى حد ما لا تتعارض مع أهداف السياسة النقدية عموما.

| القوانين و الأوامر | درجة الاستقلالية |
|---|---|
| 10-90 | 0.56725 |
| 01-01 | 0.52975 |
| 11-03 | 0.5185 |
| 10-17 | 0.46125 |

**خلاصة الفصل**

في النهاية الدراسة يمكن تلخيص ما سبق ذكره بالنسبة لدرجة استقلالية البنك المركزي حسب الأمر 17-10 قد تراجعت مقارنة مع ما كانت عليه بحسب قانون النقد و القرض 90-10 و الأمرين 01-01 و 03-11 .

وتبقى استقلالية بنك الجزائر مسألة غير واضحة لأن الوضع الرسمي كما هو محدد في التشريع هو جزء منها فقط، و يجب التطرق إلى الممارسة العلمية في أرض الواقع من خلال المهام و الأهداف الموكلة إليه.

# خاتمة

# الخاتمة

شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الإصلاحات المتعاقبة، أهمها قانون النقد والقرض والتي أدخلت عليه تعديلات تماشيا مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية إلا أنه رغم ذلك تبقى هناك مجموعة من النقائص يعاني منها، الأمر الذي يجعله عرضة لتأثيرات وتحديات كبيرة .

يعمل بنك الجزائر منذ نشأته على الحفاظ على توازن النشاط الاقتصادي، إلا أنه لم يكن له السيطرة التامة على المتغيرات النقدية ، حيث كان مجرد أداة في يد الدولة توجهها حسب سياستها لتمويل مشاريعها التنموية متجاهلة الدور المهم الذي يقوم به في علاج أهم المشاكل الاقتصادية ، حيث لم تكن هناك استقلالية للبنك المركزي في أداة أدواته وتوجيهها حسب الأهداف التي يراها مناسبة لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 عملت على إعطاء البنك المركزي المزيد من الاستقلالية في توجيه أدواته والسياسة التي يراها مناسبة .

إن النتيجة التي نخرج بها في النهاية أن استقلالية بنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير السابق ذكرها .

**اختبار الفرضيات :**

- الفرضية الأولى : أن استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، **صحيحة**

لأننا لاحظنا أن الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي ليست مطلقة أي لا يكون البنك المركزي منفصل بشكل نهائي عن الحكومة، وإنما هي درجة من الاستقلال لأن التدخلات بين سياسات البنك والسياسة الاقتصادية للدولة أمر

لا مفر منها، كما أنه في النهاية البنك المركزي مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة فالاستقلالية تعني أن قراراته تكون مستقلة بالنسبة للسياسة النقدية لكن تكون منسقة بشكل كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة حيث يكون هناك تكامل وعدم وجود اختلاف في الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها .

- الفرضية الثانية :يتم قياس استقلالية البنوك المركزية بالاعتماد على عدة معايير ترتبط بإدارة الجهاز المصرفي **صحيحة** .

لأن من بين المعايير مدى سلطة الحكومة في تعيين المحافظ، ومدى تدخلها في وضع أهداف السياسة النقدية ، وهذا ماتم التعرض إليه في الجانب النظري من خلال مختلف معايير استقلالية البنوك المركزية .

- الفرضية الثالثة :أن استقلالية بنك الجزائر برزت بعد صدور القانون 10/90 **صحيحة** .

لأن بنك الجزائر قبل قانون النقد والقرض كان هناك تضارب في السلطات قبل إصداره، وبصدور هذا القانون منحت الاستقلالية لبنك الجزائر .

**الاستنتاجات :**

بعد دراستنا النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- وجود البنك المركزي في الدولة يجعل الجهاز المصرفي أكثر تنظيم وتزداد أهميته في توليد مهمة الإصدار النقدي .
- تكن أهمية البنك المركزي في مدى استقلاليته في الدولة فكلما كانت درجة الاستقلالية كبيرة كلما ساعده ذلك في تحقيق أهدافه بدقة .

- دفع الاهتمام بموضوع استقلالية البنوك المركزية الباحثين إلى محاولة تعريف الاستقلالية ودرجتها وكيفية التأكد من وجودها، واستخدموا في سبيل ذلك مؤشرات عديدة منها Cukieman _ GMT .
- بعد صدور قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، منح الاستقلالية العضوية والوظيفية والتنظيمي .
- أن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير .
- صدور القانون 11/03 يشكل تراجع واضح على مستوى مؤشرات استقلالية بنك الجزائر مقارنة مع قانون 10/90 .
- تراجع الاستقلالية وفق الأمر 17-10 ، ونبرر ذلك لتعدد الأهداف المرجوة من بنك الجزائر لتحقيقها، وليست مقتصرة على هدف استقرار الأسعار، ولكنها إلى حد ما لا تتعارض مع أهداف السياسة النقدية عموما.
- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية التي جاء بها قانون النقد والقرض في مجال الإصلاحات المصرفية إلا أنها تبقى بعيدة عن ما وصلت إليه الدول من حيث استقلالية بنك الجزائر.

**توصيات الدراسة :**

- اتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لضغوطات مهما كانت مكانتها في الدولة .
- الحرص على توحيد مصادر البيانات لبناء قاعدة تعبر بشكل صحيح على الواقع الاقتصادي للبلاد والتأكد من مدى مصداقية المصادر .

- ضرورة تحديد أهداف البنك المركزي وإعطاء تعريف دقيق له بما يضمن المصداقية .
- ضرورة تحديد مدة عهدة المحافظ ونوابه والتركيز عليها، لما لهذا العنصر من أهمية تنعكس على أداء بنك الجزائر .
- نقترح وضع تشريعات تزيد من استقلالية بنك الجزائر عن السلطة التنفيذية بهدف تجنب كل الضغوطات .
- إن من الشروط الأساسية لاستقلالية البنك المركزي أن تكون قوانين استقلاليته نابعة من إدارته من خلال دراسة مكوناته وقدراته والسياسة التي يتحكم فيها .

**أفاق الدراسة :**

بعد التطرق لموضوع دراستنا سنحاول وضع بعض المواضيع التي لم يتطرق لها لعلها تكون محل بحث مستقبلي :

تقييم أداء بنك الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الجديثة .

استخدام نماذج إحصائية أخرى للحصول على نتائج أدق .

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع .

## قائمة المراجع :

### الكتب :


1. بلعزوز علي – **محاضرات في نظريات والسياسات النقدية** – الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2003 .
2. حشاد نبيل – **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة** – اتخاذ المصارف العربية – بيروت – 1997 .
3. عبد المجيد قدي – **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر – 2003 .
4. عبد المجيد قدي – **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – الجزائر – الطبعة الثالثة – 2006 .
5. عبد القادر خليل – **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي– الجزء الثاني** – ديوان المطبوعات الجامعية .


### المذكرات والأطروحات :

الدكتوراه :


1. بن نافلة نصيرة – **تقييم السياسة النقدية في الجزائر –** دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980– 2014 – مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ،مالية وبنوك – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية – جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – 2017–2018 .
2. معيزي قويدر – **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي** – حالة الجزائر 1990– 2006 – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – جامعة الجزائر – 2008

الماجستير :

1. شملول حسينة – **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية** – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – فرع النقود والمالية – جامعة الجزائر – غير منشورة – 2001.
2. خورشيد نجاة محمد – **استقلالية البنك المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية** – رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة حلب – سوريا – 2013 .
3. عجلان صباح – **استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** – ماجستير في علوم اقتصادية – تخصص نقود وتمويل – جامعة بسكرة– 2007–2008.
4. معمري ليلى – **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم**– دراسة حالة الجزائر – مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص مالية ونقود – جامعة يحي فارس بالمدية – 2013–2014.
5. مريم ماطي– **استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر –** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية شعبة التحليل الاقتصادي – تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير – جامعة العربي بن المهيدي – أم البواقي – 2009/2008 .

الماستر :

6. فطيمة الزهرة بوليفة– **أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية** – دراسة حالة الجزائر 1990/ 2013– مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص نقود ومالية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير – جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2015/2014.
7. جداييني ميمي – **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية** – مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية– تخصص مالية ونقود – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير – جامعة حسيبة بن بو علي الشلف – 2006–2005.

8. كريمة شلغوم – **دور البنوك المركزية في تأثير على السياسة النقدية – دراسة حالة بنك الجزائر**– قسم علوم التسيير – مذكرة مقدمة لاستكمال متكلبات شهادة الماستر الاكاديمي – تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر . 2011–2012.

**مداخلات و الملتقيات :**

1. عزوز علي – **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة** – مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري – جامعة ورقلة – مارس 2008 .
2. بحوصي مجدوب – **استقلالية البنك المركزي بين قانون 90–10 والأمر 03–11 –** الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية البنكية في ظل التحولات الاقتصادية – المركز الجامعي بشار– 2006 .
3. عياش قويدر ابراهيمي – **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين تطبيق ونظرية** – ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة الشلف – 2004 .
4. منصوري الزين – **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** – الملتقى الدولي حول المنظومة الجزائرية المصرفية والتحولات الاقتصاية واقع وتحديات – جامعة الشلف – ديسمبر 2004 .

**المجلات :**

1. عبد الحسين جليل الغالبي – **العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر** – دراسة قياسية – مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد 18 العدد 2 لسنة 2016.
2. ضياء عبد ضيدان – **استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعلية** – مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة واسط العدد 27 أيلول 2017

3. عبد المنعم السيدعلي – **استقلالية البنك المركزي مع الإشارة الخاصة إلى بنك المركزي العراقي** – مجلة بحوث اقتصادية عربية – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 57– بيروت – 2012.

4. خلف محمد حمد الجبوري **– دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي** – مجلة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد – المجلد 7 العدد 23 – العراق – 2011 .

5. أحمد جاسم محمد – **استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم** – مجلة العلوم الاقتصادية – كلية الادارة والاقتصاد – العدد 26 – جامعة البصرة – العراق – 2010.

**المواد والتشريعات :**

1. المادة 22–23 من قانون النقد والقرض 90–10المؤرخ في 1990/04/14 .
2. المادة 43– '44 من قانون النقد والقرض 90–10.
3. المادة 46 من الأمر 01/01 من قانون النقد و القرض المؤرخ في تاريخ 2001/02/27 .
4. المواد 13. 14 . 15 و 63 . 62 من الأوامر المتعلق بالنقد والقرض 03–11 المؤرخ في 2003/08/26 .
5. المادة 45 مكرر _ القانون 17–10 المؤرخ في 11–10–2017 المتعلق بالنقد والقرض

**مراجع الأجنبية :**

1. vasile dedu, Central bank independence, bucharest academy of economic studies tiberiu stoica , Bucharest academy of economic studie.
2. vasile dedu, Central bank independence, bucharest academy of economic studies tiberiu stoica , Bucharest academy of economic studie.